الأخبار
al-akhbar

الإثنين 14 أيلول 2026
العدد 5874 السنة الحادية والعشرون
Lundi 14 Septembre 2026 no 5874 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

سينما 14

«البندقية» يختتم دورته الـ 83
الليلة التي ربح فيها الجميع!

عبود حاكماً عسكرياً في مجلس القضاء: أنا من يقرّر التشكيلات! 5

روبيو لعون: التزمْ مسار التفاوض 2

ما بعد باب المندب
صنعاء تحصّن مكتسباتها
8 - 9

(أ ف ب)

أحوال الناس

إعادة إعمار الجنوب
معركة ما بعد الركام
4

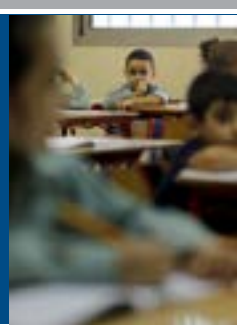

دعوات لتأخير العام
عودة عرجاء للمدارس
5

موازنة 2027
الرسوم تتضاعف حتى 200 مرة
6

المشهد السياسي

عون يلتزم تعليمات روبيو: ممنوع وقف المفاوضات

التشاؤم الذي يحيط بحركة أركان الحكم ومواقف الطبقة السياسية في لبنان لا يعود فقط إلى العجز عن إنتاج إطار وطني يجمع كلّ من هم في موقع المسؤولية، لصياغة مسار يعكس حقيقة مصالح لبنان. بل يعود أيضاً إلى أن الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام أطاحا بكل قواعد الحكم الدستوري، ولم يعودا يهتمّان إلّا بإرضاء الولايات المتحدة والسعودية، فيما تئنّ البلاد تحت وطأة الفوضى الشاملة. كما أنه ليس لديهما، ولدى داعميهما في واشنطن والرياض وحفنة ناهبي المال العام،

> **تشاؤم بزي يفسّره رئيس الجمهورية بأنه تصويب على حزب الله، وإسرائيل تكرّر رفض أي بحث خارج آلية التحقّق**

سوى شماعة المقاومة لإلقاء اللوم عليها في كل ما يحصل.

ولا يبدي هذا الفريق أي اهتمام بإعادة تدوير أوهامه المتعلّقة بالمفاوضات. وما بات يقوله عون لسائليه عن مستقبلها لا يتجاوز تكرار التهديد الإسرائيلي: ليس أمامنا سوى نزع السلاح، ولو بالقوة، وإلا فإن إسرائيل ستوسّع احتلالها، ولن يسأل العالم عنا!

وعون، الذي يكرّر أنه متفاهم على كل الخطوات مع سلام ومع الرئيس نبيه بري، يسعى إلى الاستفادة من أي تمايز يظهر بين بري وحزب الله، ولا سيما في ما يتعلّق بتصريحات بري الأخيرة التي قال فيها إن إسرائيل قادرة على الوصول إلى حيث تريد. وقد فسّر عون كلام رئيس المجلس على أنه إقرار بأن المقاومة ليست قادرة على منع توسّع الاحتلال أو ردع العدوان، ما دفعه إلى الذهاب أبعد في تفسيره: بري يقول ضمناً للجزء، اترك السلاح!

وعون، الذي يحاول انتزاع شرعية شعبية خارج النادي المسيحي، لم يجد، عندما قصد النبطية، طريقة لتقديم صورة رئيس الدولة. وكلّ الحديث عن الأسباب الأمنية لا ينفي أنه تلقّى نصائح من مساعديه بأن يأخذ في الاعتبار احتمال تجمّع مناصرين لحزب الله وتعرّضهم له بالشتائم. ومع أن عون يُفترض به أن يعرف أخلاق الجنوبيين، وأخلاق المقاومين، إلا أنه أخذ بنصائح مستشاريه والأمنيين من حوله، وقرّر زيارة النبطية «بطريقة شبه سرّية»، رغم أن الترتيبات الأمنية سبقته عبر إجراءات واسعة، شملت إبلاغ نواب وشخصيات بطريقة سرّية أيضاً، مع تمنيات على الرئيس بري بأن يضمن من جانبه عدم التعرّض له أثناء وجوده هناك.

أمّا العبارة الوحيدة التي قالها عون، والتي عكس فيها رغبةً مستقبلية، فكانت حين أعلن أنه لا موعد جديداً للمفاوضات مع إسرائيل. وكأنه حاول القول إنه لن يرسل الوفد قبل الحصول على مكاسب مضمونة من الجانب الآخر، علماً أن المسؤول عن الملف، والذي يمثّل اليوم مرجعية وحيدة لعون، أي وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، كان قد أبلغه بأنه ممنوع عليه مقاطعة المفاوضات، وأن الترتيبات الخاصة بالاجتماع المقبل ستأخذ في الاعتبار وجود مناسبة لمؤتمر دعم الجيش في باريس.

لكنّ لقاء روما الذي أُجّل كان أيضاً بسبب انشغال المسؤولين الإسرائيليين باعيادهم، ناهيك عن إبلاغ سفير إسرائيل في الولايات المتحدة سفيرة لبنان ندى حمادة بأنه لا يوجد أي تقدّم جدّي من جانب لبنان، وأن البحث العملاني يجب أن ينحصر في الجانب العسكري والميداني. وهو ما دفع القيادة المركزية الأميركية إلى الدعوة لعقد اجتماع عسكري في مقرها في تامبا بولاية فلوريدا، حيث سيفرض الأميركيون آلية تنسيق تقوم أساساً على عدم وجود مراقبين، أي عدم وجود القوات الدولية، ولا أي قوات أخرى بعد انتهاء ولاية «اليونيفل» في نهاية السنة.

وفي إسرائيل، كان لزيارة عون إلى النبطية حضورها أيضاً. فقد قالت صحيفة «إسرائيل هيوم» إن الزيارة إلى الجنوب تندرج في سياق الصراع على السلطة والنفوذ في لبنان، وربطتها بالتوتر بين عون وحزب الله. وفي السياق نفسه، كرّرت الصحيفة مطلب العدو حصر النقاش في آليات التحقّق من تفكيك السلاح، فيما تطالب بيروت بوقف أشمل لإطلاق النار، والتزام إسرائيلي بالانسحاب، وتنفيذ إطار الاتفاق بكل بنوده.

وكشفت القناة 12 الإسرائيلية أن جولة المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية، التي كان مُقرّراً عقدها في روما، أُرجئت إلى تشرين الأول، على أن تتواصل الاتصالات عبر لقاء بين سفيري لبنان والعدو في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن. وبحسب الصورة التي ترسمها التغطية العبرية، فإن القنوات السياسية لم تنهَر، لكنها تتحرك بوتيرة أبطأ من التطورات العسكرية المتسارعة في الجنوب.

عون في النبطية (الرئاسة اللبنانية)

صيغة امنية جديدة!

في هذه الأثناء، واصل العدو استراتيجية التدمير والقصف المفتوح في مختلف أقضية الجنوب. لكنّ اللافت، بعد تفجير مرتفع علي الطاهر، أن إعلام العدو بدأ يولي اهتماماً لما سمّاه: «ماذا بعد الضربة؟»، ومن سيتولى الإمساك بالجنوب في حال تراجع نفوذ حزب الله؟

وفي خلفية التطورات الميدانية، تحتل ترتيبات «اليوم التالي» مساحة متزايدة مع اقتراب انتهاء مهمة «اليونيفل»، بحيث يُفترض أن يصبح الجنوب تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها. غير أن النقاش الإسرائيلي يكشف شكوكاً كبيرة في قدرة الجيش اللبناني، بصيغته الحالية، على ملء هذا الفراغ وحده، إذ يرى أن الخطة الرامية إلى نزع السلاح وانسحاب إسرائيل وتسليم المناطق إلى الجيش اللبناني «لا تتقدّم كما كان متوقعاً». فالعدو يرى أن الجيش يواجه صعوبات في تفتيش المنازل والمنشآت داخل القرى، فيما لا يزال الخلاف قائماً حول الجهة التي ستراقب أداءه والمعايير التي ستتيح لإسرائيل بدء الانسحاب.

ويضاف إلى ذلك النقاش المفتوح حول قوات «اليونيفل»، التي تتهمها إسرائيل بالفشل في منع تعاظم قوة حزب الله، فيما تمارس تل أبيب مزيداً من الضغط من أجل «نقل المسؤولية الأمنية في الجنوب إلى الحكومة والجيش اللبنانيَّيْن».

وهنا تظهر الفجوة بين ما تعتبره إسرائيل «إنجازاً عسكرياً» والترتيب السياسي الذي يُفترض أن يعقبه. فرغم إعلان العدو تحقيق «سيطرة عملياتية» على مرتفع علي الطاهر وتدمير شبكة أنفاق ومُنشآت لحزب الله، فإنه يربط، في الوقت نفسه، انسحابه الأوسع بتقدّم عملية نزع سلاح الحزب وانتشار الجيش اللبناني. وهو ما يجعل السؤال الإسرائيلي بعد العمليات العسكرية لا يقتصر على كيفية ضرب بنية حزب الله، بل يتجاوز ذلك إلى سؤال: من سيتولى منع إعادة بنائها بعد الانسحاب؟ والأهم، من سيتحقّق من ذلك على الأرض؟

وفيما سجل أمس قصف مدفعي متقطّع استهدف حرج علي الطاهر، أفادت القناة 12 الإسرائيلية، بأن إسرائيل تدرس إمكان إدخال الجيش اللبناني إلى منطقة علي الطاهر والمناطق المحيطة بها. ومن جهته، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس «أننا لن نغادر المنطقة الأمنية ولن ننسحب أو نعيد انتشارنا في جنوب لبنان قبل نزع سلاح حزب الله». وشدد على أن مرتفعات علي الطاهر «جزء من الخط الأصفر ومنطقة الأمن الإسرائيلية في لبنان، وكل من يقترب من المرتفعات سيتم القضاء عليه».

إلى ذلك، عاد إعلاميون في إسرائيل إلى الحديث عن أن جيش العدو يناقش مُقترحاً أمنياً للانسحاب إلى مسافة لا تتجاوز أربعة كيلومترات عن الحدود، فيما يتحوّل الملف اللبناني إلى عنوان للمزايدة في السباق الانتخابي داخل الكيان، ولا سيما أن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو لا يزال يدعو إلى توسيع العمليات العسكرية في لبنان وسوريا، بذريعة ضمان أمن مستوطني الشمال.

(الأخبار)

صناعة سردية الحرب: كيف يتحوّل التفوّق الإسرائيلي إلى عقيدة لبنانية؟

علي حيدر

ليست أخطر نتائج اختلال موازين القوى أن يصبح الطرف الأضعف أقل قدرة على فرض شروطه، بل أن يتحوّل هذا الاختلال نفسه إلى مرجعية سياسية تحدّد له ما يجوز أن يريده وما لا يجوز، وما ينبغي أن يحتفظ به وما يتعيّن عليه التخلّي عنه. عندها لا يعود ميزان القوى مجرّد واقع ينبغي التعامل معه، بل يتحوّل إلى حجّة تُستمد منها شرعية الخيارات السياسية: بما أن الخصم أقوى، تصبح الاستجابة لشروطه «واقعية»؛ وبما أن كلفة مواجهته مرتفعة، يصبح التخلّي عن عناصر القوة «حكمة». ثم لا يلبث ما يطلبه الخصم نفسه أن يُعاد تقديمه بوصفه مطلباً سياسياً داخلياً.

هذا ما يفعله الخطاب السياسي الرسمي للسلطة اللبنانية اليوم. فهو يتظلّل بالحرب الأخيرة ونتائجها لتبرير خيارات استراتيجية تقوم، عملياً، على الاستجابة للمطالب الأميركية والإسرائيلية، ثم يعيد إنتاج هذه المطالب بلغة لبنانية: السيادة، حصرية السلاح، قرار الحرب والسلم، وبسط سلطة الدولة. هكذا يصبح تبديل العنوان كافياً، في الخطاب على الأقل، لتبديل طبيعة المضمون، كما لو أن الوقائع تتغيّر بمجرد تغيير المفردات المستخدمة في توصيفها.

لكنّ العودة إلى ما قبل الثاني من آذار تكشف أن الحرب لم تكن هي التي ولّدت هذه الخيارات. فالموقف نفسه، تقريباً، كان قائماً قبلها: الدعوة إلى نزع سلاح المقاومة، وتفكيك بنيتها العسكرية، وإنهاء المعادلة القائمة مع إسرائيل، والتعامل مع اختلال موازين القوى باعتباره دليلاً على استحالة أي خيار آخر. وكانت الحجج المطروحة آنذاك هي نفسها التي تُطرح اليوم، وإن ازدادت حدّتها بعد الحرب.

وهذا يعني أن الحرب لم تنشئ هذا الاتجاه السياسي بقدر ما وفّرت له فرصة إضافية لتقديم نفسه بوصفه النتيجة الوحيدة الممكنة. وبالمسألة هنا ليست في الاعتراف بتغيّر موازين القوى أو إنكاره. فمن الواضح أن البيئة الاستراتيجية للمقاومة تبدّلت بصورة كبيرة، وأن بعض عناصر قوتها تضرّرت، وأن شروط المواجهة لم تعد هي نفسها. لكنّ ثمة فارقاً كبيراً بين أن يكون اختلال ميزان القوى مُعطى تُدخله الدولة في حساباتها، وبين أن يتحوّل إلى فلسفة سياسية كاملة، مؤداها أن تنفيذ كل ما يطلبه الطرف المتفوّق عسكرياً يصبح أكثر عقلانية من مقاومته. عندها لا تعود الواقعية قراءةً للواقع، بل تصبح اسماً آخر للتكيّف مع إرادة العدو لأنه أقوى عسكرياً وتكنولوجياً.

وعندما يُطرح السؤال عن أصل هذا المسار، يعود الخطاب سريعاً إلى أنه لولا قرار إسناد غزة لما وصل لبنان إلى ما وصل إليه، ولما تعرّض لكل هذه الاعتداءات، ولما وجد نفسه أمام الضغوط الحالية. لكنّ هذا التفسير لا يمثّل الحقيقة كلها.

قرار الإسناد كان عنصراً أساسياً في فتح مسار المواجهة، ويمكن، بل ينبغي، مناقشة جدواه السياسية والعسكرية وكلفته ونتائجه. لكن اختزال كل ما أعقب ذلك في هذا القرار وحده يفترض أن بقية المتغيّرات التي طرأت لاحقاً لم تكن ذات أثر مستقل، وأن إسرائيل بقيت تتحرك وفق قواعد واحدة لم تتغيّر. وهذا ما لا تؤيده الوقائع.

فالحرب انتهت إلى اتفاق 27 تشرين الثاني، الذي نصّ على انسحاب إسرائيل. لكن المشهد الذي أعقب الاتفاق تبدّل بصورة جذرية مع سقوط النظام السوري السابق، وانقطاع خطوط الإمداد عن المقاومة، وتغيّر البيئة الإقليمية التي كانت تشكل جزءاً من توازن الردع السابق.

> **هل كانت إسرائيل ستستثني لبنان من سياستها الجديدة لمجرّد عدم خوض حرب الإسناد؟**

هذه التحوّلات أعادت صياغة ميزان القوى بصورة أعمق بكثير مما يمكن تفسيره بمجرد استمرار تداعيات حرب الإسناد. وقد قرأت إسرائيل هذه التحوّلات باعتبارها فرصة، وتعاملت مع تغيّر البيئة الإقليمية باعتباره هامشاً جديداً لتوسيع حريتها في العمل، واستمرت الاعتداءات لأشهر طويلة، في محاولة واضحة لترجمة الاختلال العسكري والإقليمي إلى وقائع أمنية وسياسية جديدة.

وفي موازاة ذلك، نشأت في الداخل اللبناني سردية تفسّر كل اعتداء إسرائيلي بوصفه نتيجة مباشرة لفعل المقاومة، حتى بدا أحياناً أن إسرائيل لا تمتلك استراتيجية خاصة بها، ولا تبادر ولا تخطّط ولا تستثمر التحوّلات، بل تنتظر دائماً فعلاً لبنانياً كي ترد عليه. وهذا تحديداً ما يجعل هذه القراءة قاصرة. فما جرى خلال السنوات الأخيرة، من غزة إلى سوريا وإيران، يكشف عن تحوّل أوسع في السلوك الإسرائيلي لا يمكن تفسيره بالساحة اللبنانية وحدها.

إسرائيل باتت أكثر ميلاً إلى المبادرة بدل الاحتواء، وإلى العمل الاستباقي بدل انتظار اكتمال التهديد، وإلى ضرب القدرات قبل تحوّلها إلى خطر، فضلاً عن استعداد أكبر لخوض مواجهات ممتدّة ونقل خطوط الدفاع إلى داخل أراضي الآخرين، من خلال الاحتلال أو إقامة مناطق أمنية أو نقاط تموضع متقدّمة.

إذا كانت هذه هي البيئة الاستراتيجية الجديدة، يصبح من المتعذّر افتراض أن لبنان كان سيبقى استثناءً دائماً منها. فالقول إن كل ما أصاب لبنان كان يمكن تجنبه بمجرد عدم الدخول في حرب الإسناد، يفترض ضمناً أن إسرائيل كانت ستتبنّى تجاه لبنان وحده سياسة مختلفة جذرياً عن السياسة التي أخذت تعتمدها في محيطها: لا عمليات استباقية، ولا استهداف لقدرات الخصم، ولا محاولة لتغيير الواقع الأمني على الحدود الشمالية، ولا استثمار لأي لحظة ضعف إقليمية.

من هنا تظهر المشكلة الأساسية في الخطاب القائم: فهو لا يكتفي بالقول إن ميزان القوى تغيّر، بل يستنتج من هذا التغيّر أن المطلوب هو إزالة ما تبقّى من عناصر القوة، كأن التفوّق الإسرائيلي دليل على أن المشكلة تكمن في وجود القدرة اللبنانية على المقاومة، لا في طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية نفسها.

ومع كل محطة جديدة يُستدعى المثال الذي يُفترض أن يثبت هذه الخلاصة مرة أخرى. واليوم جاء دور معركة «تلة هرمز» في علي الطاهر.

وهنا أيضاً تسود ثنائية مُبالغ فيها: إمّا التعامل مع المعركة كأنها لم تكن ذات أهمية، وإمّا تحويلها إلى لحظة فاصلة كأن من شأنها أن تقرر مصير النبطية برمّتها. ولا هذا دقيق ولا ذاك.

لتلة علي الطاهر أهمية عسكرية واضحة، بحكم طبيعة الموقع وارتفاعه وما يوفّره من مزايا في الرصد والسيطرة النارية والحركة. لكن الاعتراف بهذه الأهمية شيء، والقول إن فقدان الموقع كان سيعني حكماً فتح الطريق أمام احتلال النبطية شيء آخر تماماً. فالمدن لا تُحتل لأن تلةً واحدة سقطت، ولا تُحمى لأن تلة واحدة بقيت تحت السيطرة. أي عملية بهذا الحجم ترتبط بمحاور تقدّم، وأعداد قوات، وإسناد ناري وجوي، وقدرات لوجستية، وقرار سياسي، وأهداف عملياتية، وطبيعة المقاومة التي ستواجه القوة المهاجمة. غير أن المُبالغة في دلالة المعركة تصبح مفهومة إذا نُظر إليها ضمن السياق الأوسع. فالمطلوب أن تدخل الواقعة العسكرية في السردية نفسها: المقاومة اتخذت قرارات خاطئة، وكل مواجهة خاضتها عرّضت لبنان لخطر أكبر، وبالتالي يصبح التخلص من قدرتها العسكرية الطريق الطبيعي إلى الاستقرار.

الدول الصغيرة لا تختار الجغرافيا التي تعيش فيها، ولا حجم القوة التي يمتلكها خصومها، لكنها تختار الكيفية التي تتعامل بها مع هذا الاختلال. وقد تفرض التحوّلات الكبرى مراجعة الأدوات، وإعادة تنظيم عناصر القوة، وتغيير أنماط استخدامها، لكنّ ثمة فارقاً جوهرياً بين إعادة بناء القدرة الوطنية بما يلائم ميزان القوى الجديد، واعتبار القدرة نفسها عبئاً ينبغي التخلّص منه.

من هنا، فالسؤال الحقيقي ليس ما إذا كان لبنان أضعف من إسرائيل؛ فهذه حقيقة سبقت الحرب. الخطورة لا تكمن فقط في اختلال ميزان القوى، بل في أن يتحوّل هذا الاختلال إلى مبدأ مُنظّم للسياسة، وأن تُختصر الواقعية في التكيّف مع شروط المعتدي الأقوى، وأن يُعاد تعريف السيادة بما يلبّي مطالبه.

تقرير

حين يصبح الصمت شراكة في الخطأ
مسؤولية المُثقّف أمام اتفاق الإطار

كريم حداد

لم تكن قيمة «إنّي أتهم» لإميل زولا في أنها كشفت خطأ قضائيًا وحسب، بل في أنها وضعت المثقّف أمام السؤال الذي يحدّد معنى وجوده في المجال العام: ماذا يفعل عندما ترتكب السلطة خطأً كبيرًا ثم تتحوّل مؤسساتها وإعلامها ونخبها إلى أدوات لتبرير ذلك الخطأ؟ هل يكتفي بتسجيل اعتراضه في الهامش، أم يقول بوضوح إن استمرار الدولة في الخطأ أخطر من اعترافها به؟

زولا لم يكن قاضيًا ولا وزيرًا ولا قائد جيش، لكنه فهم أن لحظة انحراف السلطة هي اللحظة التي يصبح فيها الصمت موقفًا، وأن المثقّف الذي يعرف ثم يمتنع عن الكلام لا يبقى محايدًا، بل يتحوّل تدريجيًا إلى جزء من آلية إخفاء الحقيقة.

هذا هو السؤال الذي يفرض نفسه اليوم في لبنان أمام ما سُمّي «اتفاق الإطار» مع إسرائيل. فالمشكلة لم تعد في تقييم بعض بنوده أو في الشكوى من بطء تنفيذه، ولا في القول إن العدو لم يفِ بالتزاماته. المسألة أننا أمام اتفاق شديد الخطورة من قبل سلطة تعاني أصلًا أزمة عميقة في الشرعية التمثيلية، بعدما مُدّدت ولاية مجلس النواب سنتين وتأجّل الاحتكام إلى الناخبين. وردّ المجلس الدستوري الطعون لا يلغي حقيقة أن المؤسسات التي اتخذت أحد أخطر القرارات السيادية لم تكن قد حصلت على تفويضها الشعبي، وأن الفارق كبير بين استمرار مؤسسة بقوة القانون، وامتلاكها شرعية سياسية وأخلاقية تكفي لإحداث تحوّلات تاريخية في وضع البلاد.

دستوريًا، فلا يمكن التعامل بخفّة مع اتفاق يذهب إلى هذا الحدّ من الالتزامات. فالمادة 52 من الدستور واضحة في تحديد مسار المعاهدات الدولية: رئيس الجمهورية يتولّى التفاوض والإبرام بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح المعاهدات مُبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وهناك فئات من المعاهدات لا تكتمل من دون موافقة مجلس النواب. المسألة إذًا ليست لعبة في التسميات، بحيث يكفي وصف الوثيقة بأنها «إطار» أو «تفاهم» للهرب من السؤال الدستوري. العبرة ليست في الاسم الذي يُعطى للنص، بل في الآثار التي يرتّبها على الدولة. فإذا كان النص يعيد تعريف علاقة لبنان بإسرائيل، ويرتّب التزامات أمنية وسياسية مُستدامة، ويربط مستقبل السيادة على الأرض اللبنانية بآليات تنفيذ وتحقّق وضمانات خارجية، ويضع أسسًا لمسار ينهي حالة الحرب، فإن من حق اللبنانيين أن يسألوا بأي تفويض جرى ذلك، ومن فوّض من، وأين كان المجلس النيابي من اتفاق بهذه الخطورة؟

الأخطر من الخلل الدستوري هو مضمون الصفقة نفسها. لقد دخل لبنان اتفاقًا التزم فيه بأمور جوهرية تمسّ بنيته الداخلية وتوازناته وقوته، بينما بقيت الحقوق التي يُفترض أنه يطالب بها مُعلّقة على شروط إسرائيلية. لم يكن الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقدّمة للاتفاق، ولم يكن وقف العدوان شرطًا سابقًا لنفاذ الالتزامات اللبنانية، بل جرى الربط بين إعادة الانتشار الإسرائيلي ونزع سلاح القوى غير الدولتية والتحقّق من ذلك، بحيث احتفظت إسرائيل عمليًا بالقدرة على القول إن شروط الانسحاب لم تتحقّق بعد. بل تحوّل الانسحاب إلى ثمن مقابل التزامات داخلية عميقة ومرتبط بالترتيبات الأمنية وبالتحقّق من نزع السلاح. بعد أشهر على الاتفاق، يصبح من الصعب الاختباء خلف اللغة الدبلوماسية. فالاحتلال قائم، والعدوان لم يتوقف. الغارات استمرت، وأجزاء من الجنوب تحت التهديد المباشر، والناس لم يعودوا جميعًا إلى قراهم. لكن تنفيذ الاتفاق ظل عالقًا عند نقطة تخدم إسرائيل أكثر مما تضغط عليها: مُطالبة لبنان بالمزيد، والإبقاء، على الانسحاب الإسرائيلي رهنًا بتقييم أمني إسرائيلي لما تحقّق.

أين هي الصفقة التي كان ينبغي أن يحصل لبنان بموجبها على وقف العدوان والانسحاب واستعادة السيادة؟

ما تحقّق عمليًا هو أن إسرائيل حصلت على نص يعطي مطلب نزع السلاح صفة التزام لبناني دولي، وحصلت على آلية تجعل انسحابها تدريجيًا ومشروطًا، فيما لم يحصل لبنان على المقابل الأساسي الذي يُفترض أن يكون نقطة البداية: خروج قوات الاحتلال ووقف الاعتداءات. وهذا هو تحديدًا النوع من الوقائع التي لا يجوز للمثقّف أن يساهم في تجميلها بالقول إن «المسار طويل»، أو إن «الاتفاق يحتاج إلى وقت». فالزمن ليس قيمة سياسية في ذاته. الاتفاق السيّئ لا يصبح جيدًا لأننا انتظرنا تنفيذه سنة أخرى، والاحتلال لا يُعالج بإمهال الطرف الأقوى مزيدًا من الوقت لاستثماره.

حتى الإفراج عن خمسة أسرى لبنانيين، الذي يمكن أن يشكّل في ذاته مناسبة وطنية وإنسانية، لم يكن ثمرة تلقائية لنص أجبر إسرائيل على تحرير الأسرى، بل جاء في إطار تفاوض وتبادل ارتبط من الجهة الأخرى بملف رفات ليهود لبنان، حيث تنازل لبنان عن سيادته على أبنائه للعدو. أي إن العملية قامت على الأخذ والعطاء المباشرَيْن. وليس في ذلك ما ينتقص من فرحة تحرير الأسرى، لكنه يسقط الحجة القائلة إن مجرّد عودتهم يثبت أن «اتفاق الإطار» أعطى لبنان مكاسب. التبادل شيء، ونجاح الاتفاق في فرض الانسحاب ووقف العدوان شيء آخر تمامًا.

> **كيف يبرّر المثقّفون سكوتهم عن سلطة فاقدة للشرعية الشعبية، وتخالف الدستور في قضايا سيادية تمسّ كل قواعد المجتمع والدولة؟**

وهنا تحديدًا تظهر مسؤولية المثقّف. ليست مهمة المثقّف أن يتحوّل إلى دائرة إعلامية مُلحقة برئاسة الحكومة أو بالقصر أو بالسفارات. وليس من وظيفته البحث عن أجمل العبارات لتفسير لماذا كان على اللبنانيين أن يقبلوا بما قُدّم إليهم. ولبنان اليوم، لا يحتاج إلى مثقّف يكتفي بالقول إن الاتفاق «لم ينجح بعد»، بل إلى قول شيء أكثر وضوحًا: الخطأ كان في القبول باتفاق يربط حقوق لبنان السيادية بالتزاماته، بينما يجعل حقوق إسرائيل ومطالبها قابلة للتحقّق المباشر. الخطأ كان في تحويل الاحتلال من حالة يجب إنهاؤها إلى ورقة تفاوض تحتفظ بها إسرائيل. الخطأ كان في فتح مسار يمس حالة الحرب والسيادة من دون تفويض شعبي متجدّد ومن خلال مؤسسات تعاني عجزًا واضحًا في الشرعية التمثيلية.

مسؤولية المثقّف، هنا، ليست أن يصرخ أكثر من السياسيين، بل أن يرفض الكذب على المجتمع. أن يقول إن ما لم يحقّق انسحابًا ولم يوقف عدوانًا ولم يستعد سيادة لا يجوز تقديمه إنجازًا. وأن يقول إن السلطة التي تخطئ لا تُهان حين تتراجع، بل تهان حين تعرف أن خطأها أصبح ظاهرًا ثم تطلب من الجميع المشاركة في تسميته نجاحًا.

كان زولا يريد أن ينقذ الجمهورية الفرنسية من خطئها، لا أن يهدمها. والمثقّف اللبناني الذي يرفض اتفاق الإطار لا يهدم الدولة حين يقول إن السلطة تجاوزت حدودها، بل يحاول استعادة الدولة من قرار أضعف معناها. وهناك لحظات يصبح فيها الصمت حكمة، ولحظات أخرى يصبح فيها الصمت شراكة. وما يعيشه لبنان اليوم من نتائج هذا الاتفاق ينتمي إلى النوع الثاني. وظيفة المثقّف ليست أن يساعد السلطة على نسيان خطئها، بل أن يمنعها من تحويله إلى قاعدة للمستقبل.

تقرير

الدولة لا تعرف متى يعود الجنوبيون... ولا إلى أين؟

إعادة إعمار الجنوب: معركة ما بعد الركام

زينب حمود

قبل السؤال: متى يعود أبناء الجنوب إلى قراهم؟ لا بد من طرح سؤال آخر يسبقه: إلى أين سيعودون؟ فإعادة الإعمار ليست، في جوهرها، مجرد عملية هندسية وعمرانية لإعادة تشييد ما تهدّم، بل هي أيضاً إعادة بناء للعلاقة بين الإنسان والمكان، وبين المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، وبين الحاضر وذاكرة المكان وهويته. صحيح أن العدوان الإسرائيلي لا يزال مستمراً، وأن آلة التدمير تواصل استهداف الجنوب، إلا أن التخطيط لإعادة الإعمار لا يحتمل الانتظار إلى حين انتهاء الحرب. فالوقت الذي يسبق عودة الناس هو الوقت المناسب للتفكير في شكل هذه العودة وشروطها. أما تأجيل التخطيط، فلا يفضي إلا إلى تكرار تجارب سابقة، حين تُفتح ورش البناء على عجل، وتُشيَّد تجمعات عمرانية عشوائية تفتقر إلى الرؤية والتخطيط، تحت ضغط حماسة الأهالي واستسهال السلطة. وعندها، يُعاد إنتاج نموذج تنموي هشّ، يفاقم الأزمات البيئية، ويكرّس أخطاء السلامة العامة، ويقصي متطلبات الدمج، فضلاً عن تهديده للتراث والذاكرة والهوية اللبنانية، وتقويضه لأصالة المدن والقرى.

(مروان بو حيدر)

التراث والذاكرة

وبالفعل، بدأت تظهر مبادرات فردية وأخرى أطلقتها جمعيات ونقابات، كلّ منها من زاوية اختصاصه واهتمامه. فقد تنبّهت نقابة المهندسين في بيروت، على سبيل المثال، إلى مخاطر محو المعالم الأثرية، أو تنفيذ مشاريع إعمار متفرقة، أو تعميم نموذج واحد على مدن وقرى تختلف في تاريخها وطبيعتها وهويتها، أو استنساخ نماذج مستوردة من الخارج. لذلك أطلقت النقابة، في 20 آب الماضي، «المبادرة الوطنية لحماية الذاكرة العمرانية والتراثية للبنان».

وينطلق العمل في المرحلة الراهنة من التوثيق المكتبي، ريثما تسمح الظروف الأمنية بإجراء مسح ميداني للأماكن المتضررة. وبعد لقاءات مع الوزارات المعنية، تترتكز الخطوة التالية، بحسب رئيس لجنة تنسيق المبادرة حبيب صادق، على «التشبيك مع البلديات في القرى والمناطق المتضررة، وربطها بكليات العمارة في الجامعات، إذ تتولى كل كلية العمل على منطقة محددة».

ويقول صادق إن «حماسة البلديات والجامعات مدهشة»، مشيراً إلى أن رؤساء البلديات طرحوا، خلال حفل إطلاق المبادرة، أفكاراً وهواجس مرتبطة بإعادة الإعمار، من بينها «أزمة العقارات غير الممسوحة». المقاوم خلال إعادة بناء القرى، كما يتجلى في الطرقات الضيقة والمنازل المتلاصقة، بدلاً من فرض نماذج حديثة كالأوتوستراد». فيما لاحظت النقابة وجود فجوة كبيرة في تصنيف الأبنية ذات الطابع الأثري، إذ إن «عشرات الأبنية التي تحمل طابعاً تراثياً غير مدرجة على لوائح التراث في وزارة الثقافة. لذلك نسعى، بالتعاون مع البلديات، إلى تصنيف هذه الأبنية وبناء هوياتها»، وفق رئيس فرع المعمارية الاستشارية في نقابة المهندسين في بيروت بسام علي حسن.

لكن ماذا عن الأبنية التي تهدمت بالفعل، وهل لا يزال من الممكن تصنيفها؟

يجيب حسن بأن «المسألة تصبح أكثر تعقيداً، لكنها ليست مستحيلة»، خصوصاً مع إمكان استخدام الذكاء الاصطناعي والاستناد إلى الصور المتوافرة، بالتعاون مع البلديات. ويشدد على ضرورة إقناع الجيل الجديد بإعادة بناء المنازل وفق ما شيّدها الأجداد، والحفاظ على طابعها وقيمتها، وعدم الانجراف نحو نماذج هندسية «عصرية» تجرّدها من هويتها.

وستباشر النقابة عملية التوثيق من الصفر، رغم وجود تجارب سابقة أعقبت حروباً وانفجارات وكوارث طبيعية. وعلى أهمية تلك التجارب، إلا أنه يصعب البناء عليها، وفق مدير مرصد القضايا العمرانية في النقابة إيلي حاوي، لأنها «مبادرات غير موثقة». وهو ما يعكس «خطأً تراكم عبر سنوات داخل النقابة، بعدم حفظ بياناتها، في ظل واقع يضع التراث تحت تهديد دائم». ولهذا أنشئ المرصد ليكون مساحة للمهندسين والطبوغرافيين وصنّاع القرار، وحتى لطلاب الهندسة، لعرض الأفكار والرؤى المرتبطة بإعادة الإعمار ومناقشتها، مع حفظ الحقوق الفكرية، وتقديم مراجعة علمية وتقنية يمكن أن تكون في متناول صانعي القرار.

واقترح آخرون «الحفاظ على الطابع المقاوم خلال إعادة بناء القرى، كما يتجلى في الطرقات الضيقة والمنازل المتلاصقة، بدلاً من فرض فرزها وتحليلها سريعة، يقول حاوي إن «الحاجة باتت ملحّة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي». ويقر بأن «المركز لا يملك حالياً تقنيات ذكاء اصطناعي متقدمة، لكننا نعمل على تطوير نظام ذكي خاص بالنقابة، مع الحرص على توفير مستويات حماية عالية للبيانات الحساسة، بما يمنع أي محاولات اختراق».

> **مبادرات مشتتة لإعادة إعمار بيني ذكي دامج يحفظ الهوية والذاكرة**

الذكاء الاصطناعي... من التوثيق إلى الإعمار

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على التوثيق، بل يمكن أن يدخل في مراحل متعددة من عملية إعادة الإعمار. وتشرح رئيسة الهيئة اللبنانية للعقارات، المحامية أنديرا الزميري، كيفية توظيف هذه التقنيات لتسريع عملية الإعمار وتحقيق أفضل النتائج، بدءاً من «المسح الذكي للمباني باستخدام الطائرات المسيّرة، والتصوير الجوي، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بُعد، بما يتيح تحديد الأضرار والمباني الخطرة بسرعة ودقة». وتقترح كذلك إنشاء نظام رقمي موحّد للتراخيص، يسمح بتقديم المخططات والوثائق إلكترونياً، ومتابعة الطلبات ومعرفة المرحلة التي وصلت إليها، بدلاً من الدوران في دوامة المعاملات الورقية.

وعلى مستوى التنفيذ، يمكن استخدام التكنولوجيا لمراقبة مراحل البناء والتأكد من الالتزام بالمخططات وشروط السلامة.

وتتطلع الزميري إلى «تحويل العدوان إلى فرصة ذهبية لبناء مدن ذكية أكثر قدرة على الصمود، ومبانٍ أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمياه، وأكثر استعداداً لمواجهة الزلازل والحرائق والكوارث وتغيّر المناخ».

وقد يبدو ذلك، للوهلة الأولى، أقرب إلى الحلم منه إلى مشروع قابل للتنفيذ، لكن الزهيري تشير إلى أن «عدداً من الدول العربية خاض تجارب ناجحة في مجال المدن الذكية، من بينها الأردن والإمارات والسعودية والمغرب». وترى أن خصوصية لبنان، لناحية محدودية المساحة وطبيعة أراضيه غير الصحراوية، قد تجعل تطبيق بعض هذه الحلول أكثر سهولة وأقل كلفة، مع تقليص الحاجة إلى فرق بشرية ضخمة وتسريع التنفيذ. وتشير إلى أن المنظمات الدولية تميل بصورة متزايدة إلى دعم المشاريع التي توظف الذكاء الاصطناعي في حماية البيئة وتضع التغير المناخي في صلب أولوياتها، ما قد يجعل هذه المقترحات أكثر قدرة على استقطاب التمويل والمساعدات الدولية.

فرصة لتصحيح الأخطاء

وإلى جانب التكنولوجيا، يمكن أن تكون إعادة الإعمار من الصفر فرصة لبناء نموذج عمراني يراعي معايير السلامة العامة منذ لحظة وضع المخطط، بدلاً من محاولة معالجة الأخطاء بعد وقوعها. ومن هذا المنطلق، «يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوراً أساسياً عبر النظم قادرة على تحليل البيانات بشكل مستمر والتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، إلى جانب مراقبة الحالة الإنشائية للمباني ورصد مؤشرات التشققات أو الاهتزازات أو أي تغيرات غير طبيعية، مع إطلاق إنذارات مبكرة عند ظهور أي خطر».

وتكتسب هذه التقنيات أهمية مضاعفة عندما يتعلق الأمر بالفئات الأكثر حاجة إلى الحماية، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأطفال والحوامل. وتشير الزهيري إلى أن «المبنى الذكي، عبر أجهزة الاستشعار والأنظمة المتصلة، قادر على رصد حالات الطوارئ وتحديد أماكن وجود هؤلاء الأشخاص، وتوجيههم نحو مخارج آمنة، أو إعطاء الأولوية لعمليات المساعدة والإخلاء وفقاً لدرجة الحاجة».

الدمج

«يعفرا بلا عوائق ويكتر خيرن»، بهذه العبارة تختصر رئيسة «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً» سيلفانا اللقيس واقع العلاقة بين إعادة الإعمار وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقول إن «القضية مهمة جداً، لكننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن التطبيق بسبب غياب الإرادة السياسية». وتشير إلى أن ذلك اتضح لها بعد حرب الـ66 يوماً، عندما طرح قانون إعادة الإعمار من زاوية الضرائب والرسوم، مع الإشارة إلى مراعاة الزلازل، من دون أي ذكر لمسألة الدمج. كما زارت وزارات ومؤسسات رسمية لطرح قانون حقوق الأشخاص المعوقين الرقم 2000/220 ضمن رؤية إعادة الإعمار، لكنها وجدت أن بعض الجهات «في عالم آخر».

ومع ذلك، تؤكد اللقيس أن «المهمة اليوم هي عدم تكرار النموذج السابق، ولو بالحد الأدنى»، مشددة على ضرورة تجهيز المساحات العامة والمؤسسات الرسمية بمنحدرات ومداخل واسعة ومراحيض دامجة.

وفي هذا الإطار، عقدت الجمعيات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعاً تشاورياً مع نقابة المهندسين، وتوصلت إلى مسودة مواصفات للأرصفة الدامجة والخالية من العوائق، تمهيداً لعرضها على مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية في وزارة الصناعة.

الإعمار البيني

في البعد البيئي، غالباً ما يُنظر إلى الاعتبارات البيئية باعتبارها عبئاً إضافياً على عمليات إعادة الإعمار، في وقت تكون الأولوية فيه لإعادة بناء ما تهدم بأسرع ما يمكن. إلا أن هذا المنطق قد يكون قصير النظر، لأن إعادة البناء من دون معالجة آثار الحرب البيئية تعني، عملياً، إعادة إنتاج المشكلة نفسها في ثوب جديد.

فـ«إعادة الإعمار البيئي تُعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والصحي. وقد أظهرت تجارب عدة أن دمج الاعتبارات البيئية في مراحل إعادة الإعمار يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وخفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ»، بحسب ما يرد في مقال للكاتب المتخصص في الشأن البيئي حبيب معلوف بعنوان «إعادة الإعمار البيئي بعد الحروب: كسرط أساسي لتحقيق الاستقرار والعدالة»، والمنشور في «الشبكة العربية غير الحكومية للتنمية».

ويشير معلوف إلى أن الإعمار البيئي يبدأ من مرحلة إزالة الأنقاض والنفايات العسكرية بطريقة آمنة، ومعالجة التلوث في التربة والمياه الجوفية والأنهار، وصولاً إلى إعادة تأهيل المناطق الصناعية المتضررة وحسن إدارة الردميات.

وتحت عنوان «التعافي الأخضر»، يلفت إلى أهمية استعادة الغابات والغطاء النباتي، وحماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية، وإعادة بناء أنظمة الرصد والإدارة البيئية. وبدلاً من إعادة تنظيم المدن بالأسلوب التقليدي، يوصي باعتماد نهج «المدن الخضراء»، واستبدال محطات الطاقة المركزية الكبيرة المتضررة، والمعتمدة على الوقود الأحفوري، بمصادر الطاقة المتجددة النظيفة واللامركزية.

تقرير

عبود حاكماً عسكرياً: أنا من يقرّر تشكيلات القضاء!

في عهد رئيس مجلس القضاء الأعلى الحالي، سهيل عبود، بات معيار تعيين أيّ قاضٍ في منصب حساس، مرتبطاً بمدى قربه من عبود، وما إذا كان «يُلقي عليه السلام» أو يحظى بمحبته الشخصية.

هذا ما عكسته جلسة مجلس القضاء الأعلى، اول من أمس، حين رفض عبود إجراء مناقلات تشمل قضاة لا يكنّ لهم ودّاً شخصياً. وهو ما فاجأ أعضاء المجلس، إذ اعترض بعضهم على اعتماد هذا المعيار في المُناقلات، قبل أن يحتدم الخلاف بين عبود والنائب العام التمييزي أحمد رامي الحاج، الذي سرعان ما غادر الجلسة ملوّحاً بمقاطعة الجلسات المقبلة، والاكتفاء بإرسال ملاحظاته في شأن التشكيلات الجزئية المُزمع إصدارها.

وكان مُتفقاً على أن يصدر المجلس «مبني» مناقلات تشمل عدداً محدوداً من القضاة، أبرزهم نقل القاضي ربيع الحسامي من رئاسة محكمة الجنايات في الشمال إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، خلفاً للقاضي بلال الضناوي، الذي كان قد طلب نقله إلى مركز الرئيس الأول في الجنوب خلفاً للقاضي غسان معطي. وفي المقابل، يُنقل معطي إلى الغرفة السابعة في محكمة التمييز، التي كان يشغلها القاضي أسامة منيمنة قبل تعيينه رئيساً لهيئة التفتيش القضائي.

كما كان مُقرَراً تعيين القاضي هاني عبد المنعم الحجار في مركز المحامي العام التمييزي، الذي كان يشغله قبل تعيينه نائباً عاماً تمييزياً، ونقل القاضي غسان خوري، بناءً على رغبته، من هيئة القضايا في وزارة العدل، وقاضي التحقيق الأول في الجنوب ومستشارة القصر الجمهوري للشؤون القانونية منى حنفير، إلى مركز المحامي العام الاستئنافي في بيروت، خلفاً للقاضي جناح عبيد، الذي يسعى بدوره إلى نقله محامياً عاماً استئنافياً في الشمال.

لكنّ عبود أعاد الأمور إلى نقطة الصفر، بعدما كرّر سيناريو الجلسة السابقة ورفض نقل الحسامي. وتناقل بعض القضاة في ما بينهم رواية مفادها أن عبود جاهر بأنه «ممنوع نقل الحسامي إلى بيروت في عهدي»، مشيراً إلى أنه «لا يقول لي مرحباً». إلا أن عدداً من القضاة ينفي هذه الرواية،

> **لم يطل شهر العسل بين عبود والحاج، وتحفظات رئيس مجلس القضاء طاولت بعض القضاة لمجرّد انهم لا يُلقون عليه التحية**

مؤكداً أن الحسامي زار عبود قبل نحو شهرين، وأن العلاقة بينهما ليست مقطوعة.

في المقابل، ينفي بعض القضاة أن يكون عبود قد تحدّث عن الأمر بهذا الوضوح وإنّما أوحى به خلال الجلسة. ويقول هؤلاء إنّ عبود اعترض على خلفيّة المؤهّلات المهنيّة، غير أنّ الحاج أجابه أنّ معيار التعيين موحّدٌ كما اتّباع معيار الدرجات القضائية، مشدّداً على أنّ الحسامي يستوفي هذه المؤهّلات والدرجات التي تخوّله تولّي المنصب. وتساءل كيف قبل عبود بأن يتولّى الحسامي رئاسة محكمة الجنايات في الشمال ويرفض نقله إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، خصوصاً أن المنصبين متطابقان ويحتاجان إلى المعايير نفسها. وبحسب بعض القضاة، توجّه الحاج إلى عبود قائلاً: «ليس من العدل أن تختلف المعايير بين قاضٍ وآخر، على أن يشمل معيار الدرجات الجميع. إمّا نُغيّر الجميع أو لا أحد».

وقد عقد ذلك الأمور في الجلسة التي استمرت لساعات، من دون أن تنجح التدخّلات الآتية من القصر الجمهوري في تليين موقف عبود، الذي تمسّك برفض شمول المُناقلات بعض القضاة، فيما تمسّك الحاج بالأسماء التي كان قد طرحها في جلسة سابقة.

وبذلك، خرج الخلاف إلى العلن داخل مجلس القضاء الأعلى، في سيناريو كان متوقّعاً بعد انتهاء «شهر العسل» بين رئيس المجلس والنائب العام التمييزي السابق، القاضي جمال الحجار، إثر تعيين الحاج خلفاً له. إلا أن المفاجأة كانت في سرعة اشتعال الخلاف، بما ينذر بإمكانية احتدامه أكثر في المرحلة المقبلة.

وفيما يسوّق البعض أن مال الخلاف قد يصل إلى الإطاحة بعبود، يبقى الأكيد أن مجلس القضاء الأعلى دخل مرحلة جديدة من التجاذب الداخلي، عنوانها هذه المرة الخلاف على معايير التعيين والمناقلات وحدود صلاحية كل طرف في رسمها.

(الأخبار)

الدولة للقضاة: اهتموا الكهرباء من جيوبكم!

بينما يُفترض بالمعنيين في السلطة القضائية حماية القضاة من السطوة السياسية، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ينشغل هؤلاء بمعارك جانبية في ما بينهم، متناسين المعركة الأساسية: استقلال القضاء وحمايته، وتحسين أوضاع القضاة وقصور العدل.

هذا ما يتبدّى من الرسالة التي وزّعتها الرئيسة الأولى لمحاكم الاستئناف في جبل لبنان، القاضية ميرنا بيضا، على القضاة العاملين في قصر عدل بعبدا، ودعتهم فيها إلى المساهمة في تغطية الأعباء المالية اللازمة لتأمين التيار الكهربائي بصورة مُنتظمة في القصر. وأشارت بيضا في رسالتها إلى أن استهلاك الطاقة الكهربائية يفوق قدرة منظومة الطاقة الشمسية، في ظل عدم ترشيد الاستهلاك، فيما يتعذّر على مؤسسة كهرباء لبنان تأمين ساعات تغذية إضافية. كذلك، ترتفع تكاليف صيانة المولّدات وتأمين المازوت، في وقت لم يعد فيه بالإمكان تأمينه مجاناً. ولفتت إلى أن ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن قصر العدل ستكون مرتفعة، بخلاف ما اعتاد عليه القضاة سابقاً.

وأشارت الرسالة استياء القضاة، الذين لفتوا إلى تآكل رواتبهم بفعل الأزمة المالية، فيما تريد الدولة أن تسدّ عجزها عن تأمين أبسط حاجات قصور العدل من جيوبهم. وليست هذه المرة الأولى التي يُطلب فيها من القضاة تحمّل نفقات يُفترض أن تكون على عاتق الدولة. فقد اعتاد عدد كبير منهم شراء القرطاسية اللازمة لمكاتبهم على نفقتهم الخاصة، فضلاً عن دفع بدل تأمين عمال لتنظيف قصور العدل ومراحيضها.

تقرير

عودة عرجاء للمدارس الرسمية

(هيثم الموسوي)

فاتن الحاج

رسمياً، تفتح المدارس الرسمية أبوابها غداً، إيذاناً ببدء عام دراسي جديد، إلا أن المشهد لا يوحي بانطلاقة مستقرة. فالحرب فرضت واقعاً جديداً، ولا سيما في المناطق التي تبدّلت تركيبتها السكانية بفعل النزوح، فيما وضعت وزارة التربية ترتيبات مختلفة للعودة، تراعي الوضع الأمني وقدرة كل مدرسة على العمل. وفيما تصف الوزارة الانطلاقة بأنها «مرنة»، يؤكد مديرون أن إشكالات إدارية ولوجستية لا تزال عالقة عشية بدء الدراسة، ويطرح بعضهم تأخير العام الدراسي أسبوعين، لإتاحة الوقت أمام المدارس لاستكمال تحضيراتها وحسم الملفات العالقة.

وتبدو تداعيات الحرب أكثر وضوحاً في الجنوب، حيث ستفتح مدارس وثانويات أبوابها حضورياً، فيما تبقى أخرى مُقفلة أو تعتمد صيغاً بديلة، بعدما فرض النزوح انتقال أعداد من التلامذة والمعلمين إلى مناطق أخرى. ووفق الجداول المُعتمدة، ستبقى 16 مدرسة وأربع ثانويات مُقفلة، فيما تحاول إداراتها ترتيب أوضاع تلامذتها وهيئاتها التعليمية في ظل خريطة نزوح لم تستقر نهائياً.

وفي بعض المناطق، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. فغالبية المدارس الخاصة عادت حضورياً، بأستثناء تلك القريبة من خط النار، فيما تصنّف الجداول الرسمية مدارس في الجنوب، بينها مدرسة برعشيت، ضمن التعليم الحضوري، رغم استمرار حساسية الوضع في المنطقة. وهو ما يفتح باب التساؤل حول معايير تصنيف المدارس وشروط العودة إليها.

أمّا الجزء الآخر من المشكلة، فيتعلق بالتحضيرات الإدارية واللوجستية. وقال مديرون لـ«الأخبار» إن إبلاغهم ببعض الترتيبات قبل أيام قليلة من بدء العام الدراسي لم يترك وقتاً كافياً لإنجاز كل ما يلزم. فالمدارس التي كانت تُستخدم كمراكز إيواء لم تستكمل صيانتها بعد، ولا تزال في بعضها قواطع وتجهيزات داخل الصفوف تحتاج إلى إزالة. كذلك، لم تتأمّن الكتب بالقدر المطلوب، فيما قد يكون جزء من الكتب التي وُزعت العام الماضي قد فُقد أو تُلف خلال الحرب. ويضاف إلى ذلك الامتحان التشخيصي المُقرّر في 17 أيلول، أي بعد يومين من بدء التدريس، وسط عدم وضوح كافٍ لدى بعض المديرين حول آلية تنظيمه وتوقيته.

المتعاقدون: عقدة البداية

ويبرز ملف المتعاقدين كواحد من أكثر مصادر القلق لدى المدارس. فقد جاءت المادة الخامسة من قرار وزارة التربية المتعلق بالإجراءات الإدارية وتحديد المسارات التعليمية للعام الدراسي 2026 - 2027 لتزيد من الأسئلة لدى المديرين، بعدما ربطت الإنفاق على المتعاقدين واستمرار الاستعانة بهم بموافقة وزيرة التربية على تجديد التعاقد.

وتعتمد مدارس وثانويات عدة على عدد لا يُستهان به من المتعاقدين، ولا سيما العاملين على نفقة صناديق المدارس والثانويات والمُستعان بهم. ويخشى هؤلاء أن يؤدّي تأخّر الموافقات إلى تأخير التحاقهم، فتبدأ مدارس عامها الدراسي بنقص في أساتذة بعض المواد الأساسية، ما قد يثير استياء الأهالي ويدفع بعضهم إلى نقل أولادهم إلى مدارس أخرى.

وفي هذا السياق، تتداول أوساط تربوية معلومات عن اتصالات لإيجاد مخرج يسمح بإلحاق المتعاقدين الذين سبق أن عملوا في المدارس، ولا سيما أصحاب العقود السابقة، بانتظار حسم الملف رسمياً.

> **إشكالات إدارية ولوجستية لا تزال عالقة وفطالبات بتأخير العام الدراسي أسبوعين**

النزوح

بدوره، يطرح ملف التلامذة النازحين إشكالية مختلفة. فالقرار يمنع بقاء التلميذ مُسجّلاً في مدرسة ومتابعته التعليم حضورياً في مدرسة أخرى من دون نقل رسمي. ويرى بعض المديرين أن تطبيق هذا الأمر على المدارس المُقفلة قد يدفع الأهالي إلى سحب طلبات التسجيل واختيار مدارس تؤمّن التعليم الحضوري. ويرى مديرو المدارس والثانويات المُقفلة أن من مصلحة تلامذتهم البقاء مُسجّلين في مدارسهم الأمّ، مع إتاحة المجال أمامهم لمتابعة التعليم حضورياً في مدارس قريبة من أماكن نزوحهم.

وبين الرأيين، تبرز مسألة تتجاوز مكان جلوس التلميذ في الصف، لتطاول مصير المدارس المُقفلة نفسها، وما إذا كانت ستتمكّن من الحفاظ على تلامذتها وهيئاتها التعليمية رغم استمرار إغلاقها.

كذلك، فإن إقفال بعض المدارس والثانويات يطرح أيضاً سؤالاً عن الأساتذة والمعلمين: أين سيلتحقون؟ وهل تقدّموا بطلبات نقل، في ظل نزوح قد لا تكون أماكنه الحالية نهائية؟ وفي المقابل، يواجه المعلمون النازحون الذين ستفتح مدارسهم في الجنوب حضورياً تحدّياً مختلفاً، إذ يُفترض بهم الالتحاق بمدارسهم الأصلية، حتى لو كانت بعيدة عن أماكن إقامتهم الحالية. وهنا تبرز هواجس تتعلق بمشقّة التنقّل وظروفه، في ملف لا يخلو من بعد إنساني إلى جانب أبعاده الإدارية.

هكذا، لا يرى المديرون أن المشكلة في مبدأ العودة نفسه. فكثيرون يتفهّمون الحاجة إلى تكييف التعليم مع واقع النزوح والوضع الأمني، لكنهم يؤكّدون أن المدارس تحتاج إلى وقت إضافي لاستكمال ما لم يُنجز وحسم الملفات العالقة. وإلا فإن الانطلاقة بالشكل الحالي قد تجعل البداية مُربكة ومُتعثّرة.

تقرير

8,65 مليارات دولار عجز تجاري في نصف سنة

ماهر سلامة

اتّسع العجز التجاري في لبنان خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد وتراجع قيمة الصادرات. ارتفعت الواردات من 9,61 مليارات دولار في النصف الأول من 2025 إلى 10,15 مليارات دولار في الفترة نفسها من 2026، فيما انخفضت الصادرات من نحو 1,74 مليار دولار إلى نحو 1,50 مليار. وبذلك، ارتفع العجز التجاري من نحو 7,87 مليارات دولار إلى نحو 8,65 مليارات، أي بزيادة قيمتها 780 مليون دولار ونسبتها 10%. كما تراجعت قدرة الصادرات على تغطية فاتورة الاستيراد من نحو 18% إلى أقل من 15%. ويمثّل العجز التجاري أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن الاقتصاد منهك في تغطية هذا العجز الذي ينعكس عليه بمؤشرات خادعة تظهر في النموّ على شكل زيادة في الاستهلاك.

تظهر هذه الأرقام تجذّر العطب الاقتصادي في لبنان الذي يكون العجز التجاري المزمن أساسياً فيه. فهو المصدر الأساسي لتسرّب العملات الصعبة إلى الخارج، وهو يعكس غياب السياسات الاقتصادية لأن الحكومات المتعاقبة وآخرها حكومة نواف سلام لم تستهدف معالجة هذه المشكلة. وتزداد هذه المشكلة سوءاً في ظل غياب المعالجة. فالواردات قفزت في أول ستة أشهر من السنة الجارية بقيمة 540 مليون دولار أو بنسبة 5,6%.

هذه النسبة تخفي تحركات أكبر بكثير داخل مكوّنات فاتورة الاستيراد. فعلى سبيل المثال، انخفضت واردات الذهب وحدها بنحو 425 مليون دولار، من 1,37 مليار دولار إلى 944 مليوناً. ولولا هذا الانخفاض، لكانت قيمة بقية الواردات قد ارتفعت بنحو 11,7% بدلاً من 5,6%. والواردات من الفضة تعدّ من أبرز التحولات أيضاً. فقد قفزت قيمة استيرادها من 71,3 مليون دولار في النصف الأول من 2025 إلى 333,8 مليوناً في الفترة نفسها من 2026، أي بزيادة 368%، أو أكثر من 262 مليون دولار. اللافت أن هذه القفزة لم تكن نتيجة ارتفاع القيمة الاسمية للفضة فقط، بل رافقها ارتفاع في الكمية المستوردة من 68 طناً إلى 323 طناً، أي بنسبة 375%. عملياً، بقي متوسط القيمة المستوردة للطن شبه ثابت مسجلاً انخفاضاً بنحو 1,4%، ما يعني أن الارتفاع في الفاتورة كان ناتجاً بصورة شبه كاملة من زيادة الكميات. والفضّة وحدها أضافت

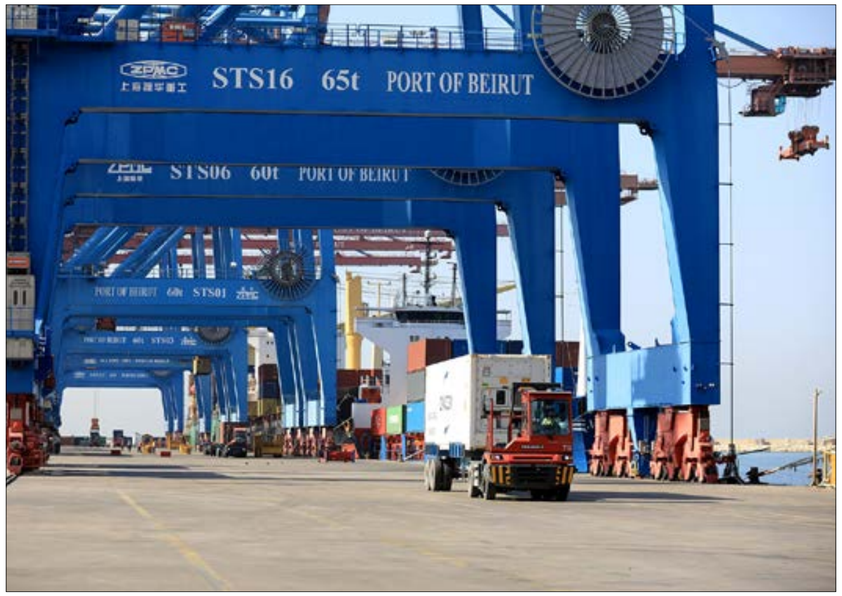

(هيثم الموسوي)

إلى فاتورة الاستيراد ما يوازي نحو نصف الزيادة الصافية في إجمالي المستوردات. وقد ازداد الطلب على الفضة في السوق اللبنانية بفعل تنامي موقع المعدن كحافظ للقيمة ورخيص مقارنة بالذهب ذي القيمة الأعلى. ويأتي هذا الأمر مع ارتفاع قيمة المعدنين في السنوات الأخيرة، خصوصاً الفضة الذي ارتفعت قيمته بنسبة 186% منذ بداية سنة 2024. الصورة مختلفة تماماً في المحروقات. فقد بقيت المشتقات النفطية أكبر بند استيرادي. وارتفعت قيمتها من 2,08 مليار دولار إلى 2,25 مليار، أي بنحو 174 مليون دولار أو 8,4%. لكن الكمية المستوردة، وفق الوزن، انخفضت من 2,81 مليون طن إلى 2,29 مليون طن، أي بنحو 18,4%. وبالتالي ارتفع متوسط القيمة المستوردة للطن بنحو 33%. الأمر نفسه يظهر بصورة أوضح في الغازات النفطية والهيدروكربورات الغازية، إذ ارتفعت فاتورتها 14,3%، من 127,8 مليون دولار إلى 146,1 مليوناً، رغم انخفاض الكميات 26,3%. أي إن ارتفاع كلفة هذه الواردات لا يعكس استهلاك كميات أكبر بقدر ما يعكس ارتفاع القيمة المدفوعة لقاء كل طن بزيادة 42,5% أو نحو 146 مليون دولار، لتصبح من أكبر مصادر الزيادة في فاتورة الاستيراد. وارتفع وزن السيارات المستوردة بالتوازي بنسبة أعلى قليلاً بلغت 46,1%، من نحو 32,3 ألف طن إلى 47,2 ألف طن، فيما انخفض متوسط القيمة للطن بصورة طفيفة. وهذا يشير إلى أن القفزة تعكس بصورة أساسية توسعاً فعلياً في حجم السيارات الداخلة إلى السوق، وليس مجرد ارتفاع في أسعارها. وهو أمر مثير للاهتمام، إذ تأتي هذه الفورة في استيراد السيارات في فترة من انعدام الاستقرار، خصوصاً بسبب الحرب التي عاشها البلد بين آذار وحزيران، وهي، في العادة، فترات يكون فيها الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد متّجهاً إلى الأمور الأساسية فقط، بينما يؤجّل الإنفاق على سلع مثل السيارات، إلى مراحل أكثر ثباتاً.

كذلك ارتفعت واردات الأدوية من نحو 347 مليون دولار إلى 466 مليوناً، أي 34,5% وبزيادة 120 مليون دولار. لكن الوزن المستورد ارتفع بنسبة 9,9% فقط. وبالتالي ارتفع متوسط قيمة الطن بأكثر من 22%، ما يعني أن زيادة الكمية تفسر جزءاً فقط من ارتفاع الفاتورة، فيما يرتبط الجزء الآخر بارتفاع القيمة أو بتغير تركيبة الأدوية المستوردة نحو منتجات أعلى سعراً.

ومن بين البنود التي سجلت نسب نموّ استثنائية أيضاً، بند المحركات النفاثة والتوربينية والتوربينات الغاز وقطعها، الذي يشمل محركات الطائرات النفاثة والتوربينية، إضافة إلى أنواع أخرى من توربينات الغاز التي يمكن استخدامها، من ضمن استعمالات أخرى، في توليد الكهرباء وتشغيل المعدات الصناعية. وقد ارتفعت قيمة استيراد هذا البند من 34,9 مليون دولار إلى 132,4 مليوناً، أي بنحو 280%، فيما ارتفع وزنه 44% فقط. وهذا التفاوت ليس مستغرباً في هذا النوع من المعدات المرتفعة القيمة، إذ يمكن لاستيراد عدد محدود من المحركات أو التوربينات أو قطعها الباهظة أن يرفع قيمة البند بصورة كبيرة من دون ارتفاع مماثل في الوزن. كما ارتفعت مستوردات البطاريات والمدّخرات الكهربائية بنحو 90% إلى 66,7 مليون دولار، مقابل زيادة 25% في الوزن.

> **ازدادت الواردات في اول 6 اشهر من 2026 إلى 10,1 مليارات دولار مقارنة بـ 9,6 مليارات دولار في الفترة نفسها من 2025**

في المجمل، لا يمكن تفسير ارتفاع فاتورة الاستيراد في النصف الأول من 2026 بعامل واحد. ففي بعض البنود، وفي مقدّمتها الفضّة والسيارات، حصل توسع واضح في الكميات المستوردة نفسها. وفي بنود أخرى، وخصوصاً المحروقات وبعض المنتجات الطبية والمعدات، ازدادت كلفة الاستيراد بوتيرة تفوق بكثير حركة الكميات. والأهم أن أكبر خمسة بنود صاعدة بالقيمة، الفضة والمشتقات النفطية والسيارات والأدوية والعنفات، أضافت مجتمعة نحو 800 مليون دولار إلى فاتورة الاستيراد، أي أكثر من كامل الزيادة الصافية البالغة 540 مليوناً، بعدما عوّضتها جزئياً تراجعات في بنود أخرى، وفي مقدمتها الذهب.

في المقابل، تراجعت قيمة الصادرات اللبنانية في الأشهر الستة الأولى من عام 2026 إلى نحو 1,50 مليار دولار، مقارنة بـ1,74 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2025، أي بانخفاض يقارب 247 مليون دولار أو 14,1%. وجاء التراجع في الكميات أكبر، إذ انخفض الوزن الإجمالي للصادرات من نحو 901 ألف طن إلى 688 ألف طن، أي بنحو 23,7%. إلا أن انخفاض قيمة الصادرات كان متركزاً بدرجة كبيرة في عدد محدود من البنود، وعلى رأسها الذهب والماس. فقد انخفضت صادرات الذهب من 481,8 مليون دولار إلى 295 مليوناً، أي بنحو 38,8%، بالتوازي مع انخفاض الوزن المسجل من نحو 5 أطنان إلى طنين. كذلك انخفضت صادرات الماس من 103 ملايين دولار إلى 50,6 مليوناً، أي بنحو 51%. وبذلك، تراجع هذان البندان وحدهما بنحو 239 مليون دولار، وهو ما يوازي تقريباً كامل الانخفاض الصافي في الصادرات. وإذا استُبعد الذهب والماس، تكون قيمة بقية الصادرات قد تراجعت بنحو 0,6% فقط بين الفترتين.

وشملت التراجعات أيضاً بعض السلع التي انخفضت قيمتها وكمياتها معاً. فتراجعت صادرات الأسمدة الفوسفاتية من 50,8 مليون دولار إلى 30,2 مليوناً، أي 40,7%، فيما انخفض وزنها بنحو 58%. كذلك انخفضت صادرات خردة الحديد والصلب 23,4% بالقيمة، من نحو 83 مليون دولار إلى 63,6 مليوناً، مقابل تراجع الكميات 29,3%. أما زيت الزيتون، فتراجعت قيمة صادراته بنحو 54,7%، من 23,4 مليون دولار إلى 10,6 ملايين، بالتوازي مع انخفاض الكميات بنحو 56,8%، ما يشير إلى أن التراجع في هذه البنود يعكس بصورة أساسية انخفاضاً فعلياً في حجم الصادرات.

في الجهة المقابلة، سجلت بعض السلع زيادات لافتة. ففقزت صادرات بند المحركات النفاثة والتوربينية وتوربينات الغاز وقطعها من 5 ملايين دولار إلى 31,7 مليوناً، أي بأكثر من خمسة أضعاف، وهو أمر مثير للاهتمام مع الأخذ في الحسبان الارتفاع الكبير الذي سجله استيراد هذه السلع في المقارنة مع السنة الماضية.

وارتفعت صادرات مجموعات توليد الكهرباء بنحو 32% إلى 32,9 مليون دولار، رغم بقاء الوزن شبه ثابت. أما في السلع التي يظهر فيها توسع واضح بالكميات، فارتفعت صادرات الخبز والفطائر والبسكويت بنحو 61% بالقيمة وبنسبة مماثلة تقريباً في الوزن، فيما ارتفعت صادرات منشآت الألومينيوم بنحو 77% بالقيمة و62% بالوزن. وبالتالي، فإن تراجع الصادرات الإجمالي في النصف الأول من 2026 لا يعكس انكماشاً مماثلاً في كل الصادرات اللبنانية، بل يرتبط بصورة أساسية بتراجع صادرات الذهب والماس، بينما سجلت مجموعة من المنتجات الصناعية والغذائية نمواً فعلياً.

> **هناك موجة واسعة لإعادة تسعير الخدمات العامة بلا اي معايير**

من موجة إعادة التسعير، بل خلافاً لذلك، تنخفض إيراداته المقدّرة من نحو 326 مليون دولار في موازنة 2026 إلى نحو 193 مليون دولار في مشروع 2027، أي بنحو 41%. وسبب ذلك أن زيادة تعرفة أي رسم، لا تعني بالضرورة زيادة إيراداته بالنسبة نفسها، بل تتوقف الحصيلة على عدد المعاملات وحجم الطلب والإعفاءات، ما يعني أن توقعات وزارة المال بأن حصّة هذه الإيرادات في تمويل الخزينة ستتراجع.

من هنا تصبح المسألة في مكان آخر: على أي أسس حُدّدت الأسعار الجديدة؟

لا خلاف على أن انهيار الليرة جعل كثيراً من الرسوم القديمة بلا قيمة فعلية تقريباً. فرسم بطاقة هوية بقيمة خمسة آلاف ليرة، أو رسم امتحان بقيمة 20 ألفاً، لم يعد يعكس شيئاً من قيمته عند إقراره. لكن استعادة القيمة المفقودة لا تفسر وحدها الفوارق الهائلة بين نسب الزيادة. فبعض الرسوم ضُرب بأربعة أو خمسة، وبعضها بـ20، وبعضها بـ100 أو 200. ولو كان الأمر مجرّد تحديث موحّد للتعرفات وفق انهيار العملة أو التضخم، لكان يفترض أن يظهر معيار مشترك يمكن تتبعه بين التعرفات الجديدة.

وهنا تحديداً تظهر كلفة الخدمة

تقرير

موازنة 2027: الرسوم تتضاعف حتى 200 مرة

زينب بزي

في مشروع موازنة 2027، تزداد كلفة الحصول على الخدمات بقفزات كبيرة تطاول مجموعة واسعة من الرسوم الإدارية والخدمات العامة. ففي التربية والأمن العام والشباب والرياضة، تقترح الحكومة رفع تعرفات بعضها إلى عشرات ومئات أضعاف قيمتها الحالية، إلى جانب استحداث رسوم جديدة على عدد من المعاملات والخدمات. باختصار، لم يعد الأمر مجرد تصحيح لتعرفات قديمة فقدت قيمتها، بل إعادة تسعير واسعة للخدمات العامة من المستندات والامتحانات إلى التراخيص والتأشيرات. ومن أبرز الأمثلة، ارتفاع رسم طلب الحصول على بطاقة هوية 200 ضعف، ورسم الاشتراك في امتحان الشهادة المتوسطة 100 ضعف، فيما تصل الزيادة في بعض معاملات الشباب والرياضة إلى 20 ضعفاً، وفي بعض رسوم الأمن العام إلى 4,5 أضعاف.

للوهلة الأولى، قد تبدو هذه الزيادات جزءاً من محاولة لزيادة إيرادات الدولة بعد سنوات من انهيار قيمة الرسوم بالليرة. لكن أرقام مشروع الموازنة لا تدعم هذا التفسير بهذه البساطة. فمن أصل نحو 6,87 مليارات دولار تتوقع الحكومة تحصيلها في 2027، يأتي نحو 5,90 مليارات من الضرائب، مقابل نحو 969 مليون دولار فقط من الإيرادات غير الضريبية. أي إن نحو 86% من إيرادات الدولة ستبقى ضريبية. وبتراجع الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية لتشكّل 14% من مجمل الإيرادات أو ما يعادل 86,72 تريليون ليرة أو 969 مليون دولار، وذلك بعدما كانت مقدرة بـ 18,35% من موازنة 2026 أو ما يعادل 98,8 تريليون ليرة أو 1,1 مليار دولار. وفي المقابل ترتفع الإيرادات الضريبية من 439,6 تريليوناً إلى 528,2 تريليون ليرة، أي بنحو 20%، وترتفع حصّتها من 81,65% إلى 85,9%.

المفارقة، أن الباب الذي يحمل عنوان «الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات»، وهو ضمن الإيرادات غير الضريبية، لا يظهر أي مردود إضافي

(أرشيف)

الحرب أفرغت حظائر المواشي في الجنوب

نور محمود

ضرب العدوان الإسرائيلي إنتاجية مزارع الماشية الصغيرة في الجنوب. إذ قتلت القذائف والغارات المواشي في حظائرها، وقلّصت إنتاجية الحيوانات التي بقيت على قيد الحياة، ما راكم الخسائر على المربّين. فالمواشي التي كانت تؤمّن دخلاً يومياً شبه ثابت لعائلات كثيرة، أصابتها الحرب مرتين، المرّة الأولى بالقتل المباشر للحيوانات والمرة الثانية بنقص العلف والأدوية والطبابة البيطرية لما بقي منها. واليوم، يحاول المُربّون استعادة أعمالهم وسط ارتفاع تكلفة إعادة تكوين القطعان من جديد، وتراجع الإنتاج.

في كفررمان، خسرت أفراح كامل ثروتها الحيوانية المؤلّفة من 300 «دجاجة بيّاضة» و300 صوص، و25 رأس ماعز و25 رأس غنم وبقرتين وعجلين وفرس. تقول لـ«الأخبار»: «كلهن خسرناهن في هذه الحرب، وكانوا مصدر رزق لي ولعائلتي». قبل الحرب، كانت تبيع يومياً 6 كراتين من البيض، إضافة إلى نحو 15 سطلاً من الحليب تنتجها الأبقار والماعز والأغنام.

وعندما غادرت أفراح البلدة أثناء الحرب، تركت المواشي لمصيرها. وبحسب روايتها، «أتى حزام ناري بقربها، منها ما أصيب ونفق، ومنها ما هرب، وعندما عدت لم أجد منها شيئاً». ولم تتوقف الخسارة عند فقدان الحيوانات، إذ لا تملك أفراح اليوم القدرة على شراء مواشٍ جديدة، بعدما فقدت معها مصدر الدخل الذي كان يمكن أن يموّل إعادة تأسيس العمل.

في الحلوسية، تمكّن حسين أخضر من الحفاظ على جزء من قطيعه، لكن ذلك لم يحم إنتاجه. أخضر، الذي يربّي الأبقار منذ 21 عاماً، كان يملك قبل الحرب 4 بقرات يعتاش من إنتاجها. بقي في بلدته وواصل الاعتناء بها، لكن إصابة إحداها بالمرض، في ظل غياب الأدوية والطبيب البيطري، اضطرّته إلى بيعها «بربع سعرها»، يقول. أمّا الأبقار الثلاث التي بقيت لديه، فتراجع إنتاجها بعدما شحّ العلف أثناء الحرب ولم يعد متوافراً بصورة دائمة. يقول أخضر: «هذا أثّر على البقر وعلى إنتاجه وسمنته». قبل الحرب، كانت أبقار أخضر تنتج نحو 12 سطلاً يومياً، أي قرابة 60 كيلوغراماً من الحليب، باعتبار أن زنة السطل 5 كيلوغرامات. أمّا اليوم، فلا يتجاوز إنتاجها العشرة، فيما ارتفع سعر السطل من 500 ألف ليرة إلى 650 ألفاً. وبعد الحرب، حاول أخضر تعويض التراجع في الإنتاج، فاستبدل إحدى الأبقار بأخرى «حلوب أكثر»، فدفع 1500 دولار فرق السعر. لم تكن الخطوة مجرد تحسين للقطيع، بل محاولة لاستعادة جزء من الإنتاج الذي خسرته الأبقار نتيجة سوء التغذية خلال الحرب.

وفي كفررمان أيضاً، فقدت فاطمة شكرون مزرعتها في محلّة «سهل المدينة» التي كانت تضم 10 أبقار، 5 منها حلوب و5 صغيرة للتربية. وكانت تنتج نحو 15 سطلاً من الحليب يومياً، ولكنّها اضطرت إلى بيع المواشي في حرب 2024. من بعدها، حاولت شكرون البقاء في العمل عبر شراء الحليب من مُربٍّ آخر وتوريده وتحويله إلى لبن. لكن هذا البديل لم يصمد بدوره، بعدما خسر المُربّي الذي كانت تشتري منه الحليب جميع أبقاره أيضاً.

اليوم تقول شكرون إنّها «تجد صعوبة في تأمين الحليب في البلدة، بعدما فقد عدد من المُربّين مواشيهم». وانعكس ذلك مباشرة على عملها، إذ تراجع ما تبيعه إلى ما بين 8 و10 سطول يومياً كحد أقصى، مقارنة بـ15 سطلاً قبل الحرب، فيما ارتفع سعر السطل من 450 ألف ليرة إلى 700 ألف.

وفيات ◄

إنتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم

المهندس
فادي علي شحرور

عضو مجلس بلدية بيروت
النائب الثاني لرئيس جمعية تجار بيروت
سفير الشرق الأوسط للمكتب الدولي في بروكسيل
لإعادة التدوير (Recycling)
والده : المرحوم الحاج علي أسعد ملحم شحرور (ابو صلاح)
والدته : الحاجة رؤوفة علي مطر
زوجته: ريما فؤاد حدرج
أولاده: رامي شحرور زوجته داليا ضيا
سامر شحرور زوجته تالا اليوسف
جاد شحرور
اشقاؤه: الدكتور صلاح زوجته سعاد عبد الله مطر ، سمير زوجته فريال حيدر مطر،
إبراهيم زوجته سوزان حسن الشاعر وباسم زوجته فاتن طلال ضاوي
شقيقاته : سلوى زوجة حبيب محمد الشاعر وريما زوجة الدكتور حسين خليل شحرور
تقبل التعازي اليوم الاثنين 14 أيلول 2026 من الساعة الثالثة حتى السابعة مساءً في بيروت الواجهة البحرية – (البيال) "Seaside Pavillion"
الراضون بقضاء الله وقدره : آل شحرور، حدرج، مطر، الشاعر، ضيا، اليوسف، ضاوي
وعموم أبناء مدينة بيروت وبلدة هونين .

للبيع ◄

للبيع مستودع 540م نزلة بيك اب برج حمود جنب مخفر النجدة 71/762874

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
71-513571
01-759500

على الغلاف

غارات سعودية هستيرية على اليمن

صنعاء تحمي مكتسباتها بـ«أوسع موجة تصعيد»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

وسّعت قوات صنعاء، خلال اليومَين الماضيَين، مسرح عملياتها العسكرية في العمق السعودي، بادئةً موجة ضربات صاروخية هي الأعنف منذ عودة التصعيد بينها وبين الرياض أواخر تموز الماضي، واستهدفت هذه الموجة عدداً من القواعد العسكرية في جنوب المملكة وجنوب شرقها، وأدّت إلى إخراج بعض تلك القواعد عن الخدمة كلياً، ولا سيما منها «شرورة» جنوب شرقي المملكة، التي طاولتها الصواريخ والمسيّرات اليمنية للمرّة الأولى.

وجاءت العمليات الجديدة، التي استُخدمت فيها صواريخ بالبستية ومجنّحة وطائرات مسيّرة حديثة، في إطار معادلة الردع والردّ المباشر على الهجمات التي نفّذها الطيران الحربي السعودي في ستّ محافظات واقعة

استهدفت صنعاء للمرة الاولى مخازن الاسلحة وغرف القيادة والسيطرة في «شرورة»

القاعدة المستهدفة استقبلت، قبل أيام، عددا من ضباط الاستخبارات الاميركيين الذين وصلوا إلى الرياض من واشنطن (أ ف ب)

تحت سيطرة حركة «أنصار الله» في اليمن. وهي حملت أكثر من رسالة إلى الرياض، على رأسها احتفاظ صنعاء بقوة ردع جوية كبيرة، وقدرتها على المناورة وتجاوز منظومات الدفاع الجوي التي تمتلكها السعودية، فضلاً عن إصابة أهدافها في مختلف مناطق المملكة.

وأتى التصعيد الصاروخي الأخير في اتجاه المملكة، ردّاً على الغارات الهستيرية التي شنّها الطيران الحربي السعودي منذ سقوط الساحل الغربي ومضيق باب المندب تحت سيطرة قوات صنعاء، الخميس الماضي. وكانت هدّدت قوات حكومة عدن الموالية للرياض بتنفيذ سيناريو «الأرض المحروقة» في الساحل الغربي. وفي إطار هذا «الردّ المشروع»، أكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن «مسرح العمليات الجديد في العمق السعودي اتّسع بشكل تدريجي، وامتدّ مؤخراً من جنوب المملكة إلى جنوب شرقها»، مشيراً إلى أن قوات صنعاء أضافت عدداً من المواقع العسكرية في العمق السعودي إلى بنك أهدافها. ولفت إلى أن العمليات التي نفّذتها القوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر، خلال 48 ساعة، غطت مناطق جنوب المملكة كافة، وتسبّبت في إخراج قاعدة «الملك خالد الجوية» في خميس مشيط عن الخدمة، وهو ما حال دون هبوط الطائرات المعادية التي نفّذت هجمات على عدد من المحافظات اليمنية، فيها. ووفق المصدر نفسه، فإن الهجمات الصاروخية اليمنية طاولت أيضاً قاعدة «الملك فهد» في منطقة الطائف، وعدداً من المواقع في منطقة أبها، حيث سُجّل توقّف كلي في حركة الطيران المدني لساعات.

وكان أعلن المتحدّث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، مساء أول من أمس، تنفيذ عملية عسكرية نوعية استهدفت مخازن الأسلحة وغرف القيادة والسيطرة التي تدير العدوان على اليمن في القاعدة العسكرية في منطقة شرورة، وذلك بعد قيام طيران العدوان السعودي بشنّ 129 غارة على محافظات تعز، ومأرب، والحديدة، والجوف، وصعدة، وعمران، وحجة. وبحسب مراقبين، فإن هذه العملية تُعدّ الأكبر والأشدّ، نظراً إلى حجم الصواريخ البالستية والمجنّحة التي استُخدمت في تنفيذها ودقّتها، وتسبّبها في انفجارات كبيرة في عدد من مخازن الأسلحة التي أعدّتها السعودية للعدوان على اليمن.

ويضاف إلى ذلك، بحسب مصادر في صنعاء، أن القاعدة المستهدَفة استقبلت، قبل أيام، عدداً من ضباط الاستخبارات الأميركيين الذين وصلوا إلى الرياض من واشنطن، وهم يتبعون «القيادة المركزية الأميركية». وتؤكد المصادر أن العملية جرت بناءً على رصد استخباراتي دقيق، أظهر أن القاعدة تُستخدم لإدارة العمليات العسكرية الجوية والبرية والبحرية ضدّ اليمن، إلى جانب كونها مركزاً للتخطيط وتحديد الأهداف ومتابعة العمليات، واستهداف غرف التنسيق والإمداد.

وعقب استهداف قاعدة شرورة، شنّ الطيران السعودي، أمس، غارات جديدة واسعة على عدد من المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء. وامتدّت الغارات إلى مناطق التماس في محافظات البيضاء، والضالع، وتعز، وأبين، ومأرب، والجوف، كما شنّ عدواناً على جزيرة حنيش الواقعة في البحر الأحمر وعدد من الجزر التي سقطت تحت سيطرة صنعاء، بالتزامن مع غارات على مديرية الوزاعية غربي تعز، طاولت مباني حكومية. ووفق مصدر محلّي في محافظة تعز، فإن الطيران السعودي استهدف عدداً من المناطق التي استعادتها «أنصار الله» خلال الأيام القليلة الماضية. واعتبرت المصادر تلك الغارات الهستيرية بمثابة إقرار سعودي بمرارة الهزيمة التي تكبّدتها الرياض في جبهة الساحل الغربي.

وفي حين برّرت الرياض عدوانها الأخير بتعرّض مدنيين للخطر من جرّاء هجمات صنعاء، التي قالت إنها استهدفت «أعياناً مدنية» جنوبي المملكة، نفت «أنصار الله» صحّة المزاعم التي روّجت لها وسائل إعلام سعودية بشأن تعرّض أحد المساجد لاستهداف بصواريخ يمنية في منطقة الطوال في جيزان. وأشار مصدر عسكري في صنعاء، في تصريح نشره موقع «سبتمبر نت» التابع لوزارة الدفاع، إلى أن «القدرة التدميرية للصواريخ اليمنية ونطاق تأثيرها الدقيق معروفان للجميع»، مشيراً إلى أن «الأضرار التي لحقت بالمسجد ناتجة بشكل مباشر من تساقط الصواريخ الاعتراضية التابعة لمنظومات الدفاع الجوي السعودية، بعد فشلها الذريع في التصدّي للضربات».

وفي الداخل اليمني، عزّزت قوات صنعاء انتشارها في محيط مدينة مأرب وفي صحاري محافظة الجوف، إلى جانب مواجهتها محاولات الاختراق التي تنفّذها فصائل سلفية تابعة للرياض في جبهات البيضاء، ورغم عدم وجود أيّ مواجهات بين قوات من «أنصار الله» متمركزة في منطقة ذوباب شرقي مدينة المخا المستعادة مؤخراً، وبين الفصائل السلفية الموجودة في منطقة المضاربة ورأس العارة المحاذية لذوباب، التي تخضع لسيطرة صنعاء منذ الخميس الفائت وتمثّل مركز باب المندب الاستراتيجي؛ إلا أن الإعلام السعودي يروج منذ أيام لحصول قتال هناك، في محاولة للتقليل من شأن سيطرة «أنصار الله» على المضيق.

تضامن غزّي مع صنعاء: لا لخذلان «إخوان الصدق»

غزة ـ **يوسف فارس**

على رغم انشغال الغزيين بهموم الحياة اليومية، وتداعيات حرب الإبادة التي عاشها القطاع على مدى ثلاث سنوات، لم تغب عن دائرة اهتمامهم تطورات الأوضاع في اليمن، حيث استطاعت «أنصار الله» السيطرة على كامل الساحل الغربي وإحكام قبضتها على باب المندب. بالنسبة إلى شريحة واسعة من الفلسطينيين في القطاع - سواء كانوا من مؤيّدي المقاومة أو منتقديها -، بات اسم «أنصار الله» مرتبطاً بحرب الإسناد التي دخلتها الحركة دعماً لغزة، والتي خلّفت في نفوس الفلسطينيين قدراً كبيراً من الامتنان والتقدير. وعليه، لم تبدُ مُستغربة موجة التضامن الواسعة مع صنعاء، والتي لم تشذّ منها سوى أصوات سلفية وتكفيرية أو أخرى محدودة الحضور والتأثير استدعت التاريخ وتنكّرت للحاضر القريب وبنت موقفها على أساس حقدها على حركة «حماس».

هكذا، توحّدت العشرات من المنشورات والكتابات على مواقع التواصل الاجتماعي، في انتقاد الحملة الإلكترونية الطائفية التي شارك فيها دعاة ومشهورون، عمدوا إلى توحيد صورهم الشخصية باللباس اليمني، وهاجم الناشط الغزّي أبو أميمة تلك الحملة، منتقداً انشغال مشايخ ومفكرين بالتحريض على «أنصار الله»، بدلاً من مواجهة إسرائيل ومساندة الفلسطينيين. ورأى، في منشور آخر على «فيسبوك»، أنه «عندما عجزت أميركا وإسرائيل عن مواجهة المجاهدين في اليمن لأسباب أمنية وجغرافية، حرّكوا وكلاءهما وعملاءهما في الجوار ليخوضوا المعركة الخاسرة».

من جهته، استحضر الناشط أيمن الحافي مهاجمة الناطق باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، غير مرّة، المتخاذلين عن غزة، في مقابل توصيفه اليمنيين بـ«إخوان الصدق»، معلناً رفضه الوقوف في صفّ الأوّلين ضدّ الأخيرين. كما هاجم، في منشور آخر، الداعية أدهم شرقاوي، بعدما شارك الأخير في الحملة ضدّ «أنصار الله» بصورة مُصمَّمة بالذكاء الاصطناعي ظهر فيها بالزيّ اليمني، متسائلاً عن موقف القوى التي يدافع عنها المذكور من إسرائيل ومن إسناد غزة. وكتب مخاطباً شرقاوي: «الناس اللي وصفهم الملثم بأنهم إخوان الصدق، ولولا المسافات والله لا أشك إنهم كانوا معنا في القطاع (...) هؤلاء هم أعداؤك الرافضة يا شرقاوي؟»، معتبراً أن الطريق المطروح لذلك ليس سوى «المزيد من المعارك المذهبية والطائفية» ورفع منسوب الاستقطاب. وفي منشور آخر، قارن شكري بين حدّة الخطاب الموجّه ضدّ اليمنيين وغياب خطاب مماثل تجاه إسرائيل، معتبراً أنه «لو اقتصر الأمر على صراع نفوذ أو خلاف تاريخي لأمكن فهمه في هذا الإطار، إلا أن تجاهل التهديد الإسرائيلي، في مقابل استحضار الصراعات المذهبية والتاريخية ضدّ صنعاء، يكشف خللاً في تحديد الأولويات والخصوم».

بالنسبة إلى شريحة واسعة من الفلسطينيين في القطاع، بات اسم «أنصار الله» مرتبطاً بحرب الإسناد

بدوره، ربط الناشط محمد الشريف التحرك السعودي ضدّ «أنصار الله» بالموقع الاستراتيجي لباب المندب، معتبراً أن الرياض تريد إبعاد التهديد اليمني عن المضيق خدمةً للمصالح الأميركية والإسرائيلية وحمايةً لمصالحها. وفي منشور آخر على «فيسبوك»، رأى أن «آخر ما يهمّ آل سعود مصلحة اليمن»، واصفاً المواجهة الجارية بأنها «محاولة لإشغال صنعاء عن الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وعن أيّ إسناد محتمل في مواجهة إسرائيل». وفي الاتجاه نفسه، أبدَ الناشط محمد غريب عمليات «أنصار الله»، مستنداً تحديداً إلى دور الحركة في إسناد غزة. وكتب عبر «فيسبوك»: «فنحن معكم ضد كل خائن وخؤون؛ ونحن من فلسطين ومن غزة ومن المنطقة التي تخلى عنها العالم أجمع؛ ووقفتم رجالاً أبطالاً معها؛ نقول لكم لا اسقط الله لكم راية ولا أمضى لعدوكم غاية». ورفض غريب المواقف المستندة إلى خلفيات مذهبية، معتبراً أن معيار الموقف بالنسبة إليه هو «نصرة الفلسطينيين والمستضعفين، لا الهوية المذهبية لمن يقوم بذلك».

مقترح مصري لخفض التصعيد

وقف القتال... وبدء حوارات متوازية

القاهرة ـ **الأخبار**

بدأت مصر اتصالات مكثّفة مع أطراف عربية وغربية، تستهدف فتح مسار وساطة بين السعودية وحركة «أنصار الله»، تأمل القاهرة أن تكون أبو ظبي جزءاً منه. وفي ظلّ المخاوف من اتساع رقعة التصعيد، تجري تلك الاتصالات عبر «قنوات منخفضة المستوى»، لكنها «وصلت إلى دوائر قيادية في الرياض»، بحسب ما تفيد به مصادر مصرية مطّلعة، تحدّثت إلى «الأخبار». وإذ لا تعتقد مصر أن المملكة ستكون «مستعدّة للانخراط جدّياً في مسار تفاوضي قبل استنفاد خيارات التصعيد»، أو بأن يحظى أيّ انخراط إماراتي محتمل في هذا المسار بـ«ترحيب سعودي»، يدفع المسؤولون المصريون إلى تكثيف جهودهم للحؤول دون بلوغ المواجهة ذروتها.

وفي هذا السياق، تنقل المصادر عن دوائر القرار المصرية اعتقادها بأن الخيار العسكري قد يحقّق مكاسب محدودة على المدى القصير، لكنه لن يفضي إلى أمن واستقرار دائمَين، لا سيما في ظلّ امتلاك «أنصار الله» «قوة عسكرية وعقيدة قتالية»، تعتبرهما القاهرة «تهديداً للرياض، وربّما لعواصم خليجية أخرى». وفيما يأتي التحرّك المصري مدفوعاً، في جانب أساسي منه، بـ«مخاوف» القاهرة من انعكاسات أيّ توتر جديد في مضيق باب المندب على حركة الملاحة في قناة السويس، تقترح مصر عقد لقاءات ومناقشات على مستويات عدّة، تجمع مختلف الأطراف اليمنية، على أن تستضيفها العاصمة المصرية أو العُمانية، وذلك بهدف «تثبيت الاستقرار الإقليمي ووقف التصعيد في المرحلة الحالية»، ريثما يُفتح مسار تفاوضي «يقود إلى اتفاق أكثر ديمومة». ويقوم الطرح المصري على «مسارات تفاوضية متوازية»، من شأنها أن تتيح للرياض، وفقاً للمعلومات، «تقديم أيّ تسوية باعتبارها مكسباً سياسياً أمام الرأي العام»، وفي الوقت نفسه «تجنّب الانجرار إلى حرب طويلة في اليمن من شأنها زيادة التوترات الإقليمية».

غير أن المصادر نفسها تقول إن المقترحات التي نُقلت إلى المسؤولين السعوديين لم تلقَ، حتى الآن، ردّاً سلبياً أو إيجابياً، عادّةً غياب الردّ «مفهوماً في ظلّ وجود مسارات أخرى تتحرّك فيها السلطات السعودية»، مستدركةً بأن «المقترح المصري يبقى قابلاً للتداول، سواء عبر القاهرة مباشرة أو بواسطة أطراف إقليمية أخرى تجري اتصالات معها». وتُبيّن المصادر أن إحدى العقد الأساسية أمام الطرح المصري تتمثّل في دعوة القاهرة إلى حوار يمني شامل، بما يعني عملياً إعادة فتح قنوات الحوار غير المباشر بين الرياض وأبو ظبي حول هذا الملف؛ وهو ما لا تبدو السعودية، وفقاً للمعلومات، «مستعدّة للقبول به في الوقت الراهن، ما يزيد من صعوبة أن يبصر المقترح المصري النور». واستناداً إلى هذه العقبة، تجري مناقشة صيغة «تتجاوزها مرحلياً، عنوانها تأجيل الحوار الشامل والتركيز أولاً على التوصّل إلى وقف لإطلاق النار وفق معطيات الوضع الراهن»، على أن تُستأنف لاحقاً «محادثات أوسع ضمن جدول زمني يتمّ الاتفاق عليه».

وفي حال ظهور أيّ مؤشرات إيجابية حيال المقترحات المصرية، تحتمل المصادر انتقال الاتصالات التي تجري عبر قنوات دبلوماسية واستخباراتية، خلال الأيام القليلة المقبلة، إلى «جولات مكوكية» لمسؤولين مصريين في دول الخليج. وترى القاهرة أن الملف اليمني «قابل للمعالجة بصورة منفصلة عن مسار المواجهة مع إيران، في المرحلة الحالية على الأقلّ»؛ كما يركّز مسؤولوها على أن استمرار التصعيد بين اليمن والسعودية يصبّ، قبل أيّ شيء، في مصلحة إسرائيل، ولا يخدم الأمن القومي العربي.

استهداف خطّ «شرق - غرب» السعودي

المقاومة العراقية تحذّر من «خلط الأوراق»

بغداد ـ **فقار فاضل**

لم تنتظر بغداد اكتمال التحقيق في الهجوم الذي استهدف خطّ أنابيب النفط «شرق - غرب» السعودي بطائرات مسيّرة، أول من أمس، حتى تبدأ اتّخاذ إجراءات واسعة في محافظة ميسان والمنافذ الحدودية. وبعد تأكيد السلطات العراقية أن الهجوم انطلق من موقع داخل المحافظة، أعفى رئيس الوزراء، علي الزيدي، قائد عمليات ميسان، وأحال قيادة العمليات إلى التحقيق، فيما أبعد مسؤولون أمنيون آخرون عن مواقعهم. وبالتوازي، أغلقت السلطات مؤقّتاً ثلاثة معابر مع إيران، قبل أن تبدأ، أمس، إعادة فتحها تدريجياً، وفق جدول زمني حدّدته «خلية الإعلام الأمني».

كذلك، وافق الزيدي على طلب إيراني لإجراء تحقيق مشترك بشأن منصّات إطلاق مسيّرات عُثر عليها قرب الحدود العراقية - الإيرانية. وتقول بغداد إن التحقيق لم يحسم بعد هوية الجهة التي استخدمت تلك المنصّات، فيما تشير مصادر أمنية إلى أن المعلومات السعودية التي وصلت إلى الحكومة تتحدّث عن انطلاق الهجوم من الأراضي العراقية، من دون أن تسمح بالجزم بالجهة المنفّذة.

من جهتها، أعلنت السعودية أنها أثرت عدم الردّ في المرحلة الحالية استجابةً لطلب الزيدي، مانحةً بغداد فرصة لاتخاذ إجراءات تمنع تكرار الهجمات من الأراضي العراقية، معلنةً احتفاظها بحقّها في اتخاذ ما تراه مناسباً لحماية أمنها ومنشآتها. وكان استهدف هجوم، بعدد من الطائرات المسيّرة، خطّ أنابيب النفط «شرق - غرب» في منطقتَي الرياض والمدينة المنوّرة ليل الجمعة - السبت، ما أسفر عن وقوع إصابات وأضرار أدت إلى إغلاقه.

وعقب الهجوم، نفت «المقاومة الإسلامية في العراق» مسؤوليتها عنه، معتبرةً أن الاتهامات الموجّهة إليها لا تستند إلى أدلة. وأبدت، في بيان، استعدادها للمشاركة في أيّ لجنة تحقيق حكومية، محذّرةً من محاولة زجّ العراق في أزمات جانبية.

وفي حديث إلى «الأخبار»، اعتبر قيادي في حركة «النجباء» أن «هناك من يريد خلط الأوراق»، مؤكداً أن فصائل المقاومة كانت قد أعلنت موقفاً واضحاً منذ الاعتداء السعودي - الأميركي على «الحشد الشعبي»، الشهر الماضي، ومفاده أن الحكومة العراقية هي «الجهة المعنيّة بالردّ، وحفظ دماء العراقيين واحترام السيادة». وأضاف أن الفصائل «ليس لديها توجّه لتنفيذ عمليات عسكرية» في الوقت الراهن، مشيراً إلى أن «هناك أطرافاً تستفيد من الفوضى والمواجهات المسلّحة». ويأتي ذلك في وقت تخوض فيه فصائل المقاومة حواراً مع القوى السياسية بشأن مستقبل السلاح، بالتوازي مع التزام معلن بوقف العمليات ضدّ القوات والمنشآت الأجنبية. وكان أكد المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، كاظم الفرطوسي، لـ«الأخبار»، في وقت سابق، أن الفصائل قدّمت، عبر لجنة «الإطار التنسيقي» الرباعية، وثيقة تتضمّن 10 بنود ترتكز على معادلة «السلاح مقابل السيادة العراقية الكاملة». ولفت إلى أن «الفصائل ملتزمة حالياً بعدم التعرّض أو التصعيد ضدّ قوات التحالف، إلا أن استمرار هذه التهدئة، وعدم العودة إلى العمليات العسكرية، مشروطان بالتزام القوات الأجنبية بالموعد المحدّد للانسحاب الكامل في 30 أيلول الجاري»، منبهاً إلى أن «أيّ إخلال بهذه التواقيت، أو الشروط، سيعتبر إلغاء تاماً للاتفاق».

لا يُستبعد احتمال وجود طرف ثالث يسعى إلى تأجيج الوضع

ويبدي مصدر سياسي عراقي خشيته من أن يؤدي الهجوم إلى إرباك هذا المسار، خصوصاً أن واشنطن والرياض لا تتردّدان في استغلال أيّ فرصة لتصعيد ضغوطهما على بغداد والفصائل معاً، في حين لا تستبعد مصادر أخرى احتمال وجود طرف ثالث يسعى إلى تأجيج الوضع، وإفشال جهود الزيدي في التهدئة. وفي هذا الإطار، يحتمل الخبير الاستراتيجي، علي الشمري، في حديث إلى «الأخبار»، «وجود أطراف تحاول إشعال فتيل الأزمة»، مشدّداً على «ضرورة انتظار نتائج اللجان الأمنية والتحقيقات الميدانية، قبل توجيه الاتهامات». وبرأيه، فإن التعامل مع الحادث يجب أن ينطلق من «تثبيت مسؤولية الدولة عن الأمن، من دون السماح بتحويل الواقعة إلى مدخل لصراع داخلي أو إقليمي جديد».

وبحسب مصدر أمني عراقي تحدّث إلى «الأخبار»، فإن اللجان العراقية تبحث ما إذا كان الهجوم عملية منظّمة فعلاً أم هو من تنفيذ مجموعة هامشية بهدف دفع البلدَين إلى مواجهة مفتوحة.

اسفر الهجوم على خط انابيب «شرق ـ غرب» عن وقوع إصابات واضرار ادت إلى إغلاقه (من الويب)

الحدث

حرب أميركية على «ممرّ هرمز»

ضغوط واشنطن تنسف الاجتماع الإيراني - الخليجي

طهران ـ **محمد خواجوئي**

بالتزامن مع تصاعد التوتّرات بين الولايات المتحدة وإيران، أسفرت ضغوط أميركية شديدة على سلطنة عُمان عن تأجيل اجتماع كان يُفترض أن يُعقد، اليوم، في مدينة صلالة في سلطنة عُمان حول مضيق هرمز. ورغم أن هذا الاجتماع أتى بمبادرة عُمانية، فإن إعلان تأجيله في اللحظة الأخيرة - في وقت متأخر من

> **لطالما خضعت السلطنة لضغوط تمارسها الولايات المتحدة والدول العربية الحليفة لها**

مساء أمس ـ جاء على لسان وزير الخارجية العُماني، بدر البوسعيدي، وسبق أن أفيد بأن اللقاء سيلتئم على المستوى الوزاري، وسيضمّ إلى جانب عُمان وإيران بوصفهما الدولتَين المشاطئتَين للمضيق، الدول المطلّة على الخليج، بالإضافة إلى العراق. وفي حين أعلنت البحرين، رسمياً، مقاطعتها إيّاه، ظلّ مستوى مشاركة بقية الدول فيه غير واضح - إلى أن أُعلن إرجاؤه ..

وبحسب ما أفاد به مسؤولون إيرانيون في وقت سابق، كان من المُقرّر أن يشهد هذا الاجتماع الإعلان عن اتفاق بين طهران ومسقط بشأن ترتيبات «مؤقتة» للملاحة والعبور في مضيق هرمز. وأعلن الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، على هامش قمّة «بريكس» في الهند، أن الاتفاق الإيراني - العُماني حول إنشاء «ممرّ مشترك» في المضيق، سيجري توقيعه بحضور وزراء دول الخليج العربية، ومن ثمّ إرساله إلى «المنظمة البحرية الدولية» (IMO) لغرض تسجيله ضمن آلياتها.

وأكد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، بدوره، أمس، أن جدول أعمال اجتماع صلالة يتمحور حول «ممرّ بحري جديد في مضيق هرمز»، قائلاً إنّط «من المُقرّر في هذا الاجتماع إطلاع الدول المشاركة على تفاصيل الاتفاق، والخرائط ذات الصلة، والبيان المشترك بين إيران وسلطنة عُمان». ونبّه إلى أن «الاتفاق لا يعني على الإطلاق إعادة فتح مضيق هرمز»، مكرّراً القول إن فتح المضيق مشروط بـ«عودة الولايات المتحدة إلى التزاماتها الواردة في تفاهم الساباق ذاته، أفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية بأنه بناءً على التفاهم بين طهران ومسقط، «فإن ممرّ الدخول إلى الخليج سيكون بأكمله داخل المياه الإقليمية الإيرانية، كما سيعبر جزء من ممرّ الخروج عبر المياه الإقليمية الإيرانية أيضاً».

وإذ بات واضحاً أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يألوا جهداً في نسف الاتفاق الإيراني - العُماني، علمت «الأخبار» أن طهران طرحت على واشنطن، عبر أطراف وسيطة، شروطاً لإعادة فتح المضيق، يتجاوز بعضها ما تمّ الاتفاق عليه في إسلام آباد. وتتمثّل هذه الشروط المُحدّثة في «إنهاء الحرب على كل الجبهات، بما فيها إيران ولبنان وغزة»، و«رفع الحصار البحري»، و«الإفراج عن جزء كبير من الأموال الإيرانية المجمّدة»، و«إلغاء العقوبات»، و«تطبيق ترتيبات الملاحة والعبور المُتّفق عليها بين إيران وعُمان في مضيق هرمز»، بالإضافة إلى «الاعتراف بحقوق إيران النووية، بما في ذلك حق تخصيب اليورانيوم وعدم إخراج مخزون اليورانيوم المُخصّب بنسبة 60% إلى خارج البلاد».

وفي ظلّ استمرار ارتفاع سقف الشروط المتبادلة، بدا اجتماع صلالة - قبل إعلان تأجيله - محاولة من جانب مسقط وطهران للتخفّف من الضغوط الإقليمية والدولية، وفتح طريق «بناء الثقة» وإشراك دول المنطقة في الترتيبات المستقبلية لإدارة مضيق هرمز. ومع ذلك، لا تبدو نتيجة تلك المحاولة مضمونة، خصوصاً أن السلطنة لطالما خضعت لضغوط تمارسها الولايات المتحدة والدول العربية الحليفة لها في المنطقة، والتي ترفض تعزيز المكانة الجيوسياسية لإيران وعُمان، وتوسّع نفوذهما في أحد أهمّ الممرّات المائية الدولية، وتفضّل عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقاً.

وكانت إيران وعُمان أصدرتا في 25 آب الماضي، عقب لقاء جمع وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي بعراقجي، بياناً مشتركاً تضمّن شقّين رئيسيَين: الأول، اتفاق الجانبَين على إنشاء ممرّ ملاحي مؤقّت ومشترك عبر مضيق هرمز، وتنفيذ مشروع مشترك لتطهير المضيق من الألغام، إلى جانب مواصلة المباحثات الفنّية بغية التوصّل إلى اتفاق على ممرّ ملاحي دائم وإدارة مستقبلية للممرّ. أمّا الشقّ الثاني، فتمحور حول تأكيد الطرفَين أهمية إجراء محادثات مشتركة مع دول المنطقة المطلّة على مياه الخليج، وهو ما يندرج الاجتماع الذي كان مقرّراً اليوم في سياقه.

وهكذا، انتُظر أن يضع اجتماع صلالة اللبنة الأولى على طريق ما تسمّيه إيران وعمان «الأمن المُستدام» في مضيق هرمز، والذي لا يمكن تحقيقه - بحسبهما - إلا عبر «احترام حقوق الدول الساحلية ومصالحها»، بما فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إلا أن الولايات المتحدة، التي لم تردع سابقاً عن اتّخاذ إجراءات لعرقلة مسار التوافقات الإقليمية، لا تبدو معنيّة بالاتفاق الإيراني – العُماني، الذي يُظهر أنها تتعمّد تهميشه وتهشيمه، حتى قبل أن يبصر النور. وفي المقابل، يواصل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، محاولاته التخفيف من وقع تداعيات الحرب على إيران، ولا سيما مع استشعاره تأثيرها المحتمل على انتخابات التجديد النصفي لـ«الكونغرس»، المُقرّرة في تشرين الثاني المقبل. وفي ما بدا مسعًى منه لتهدئة الأميركيين، خاصة مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وعد ترامب بأن الحرب مع إيران ستنتهي قبل الانتخابات أو بعدها مباشرة، زاعماً أن طهران «تريد إبرام اتفاق بأيّ ثمن، لكنني لن أوقّع اتفاقاً لا يكون مثالياً». ورأى أن ثبات سعر غالون البنزين فوق 6 دولارات، ثمن مقبول لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

ميدانياً، استمرّت المناوشات في مضيق هرمز، حيث أعلن حاكم جزيرة قشم تعرّض سفينة تجارية إيرانية لهجوم من قبل العدو على سواحل جزيرتَي قشم وهنغام، ما أدّى إلى مقتل شخص وجرح 3 آخرين. ومن جهتها، أفادت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية بتعرّض سفينة لإصابة بمقذوف مجهول المصدر، أثناء عبورها «هرمز».

بدا الاجتماع قبل إعلان تأجيله محاولة للتخفّف من الضغوط (من الويب)

تقرير

11 اعتداءً على بيت جنّ خلال شهر

الاحتلال يتوسّع... وعينه على دمشق

دمشق ـ **الأخبار**

في وقت تكثّف فيه السلطة الانتقالية السورية مساعيها لتحقيق تقدّم في ملفّ التفاهم الأمني مع إسرائيل، لا تبدو الأخيرة مستعجلة لذلك. إذ لا يزال كيان العدو يتمسّك بالمكاسب التي راكمها على الأرض منذ سقوط النظام السابق، رغم مراهنته، في الوقت نفسه، على الدور الأميركي الراعي لأيّ تفاهم مع دمشق، والذي يظهر أنه دخل مرحلة جديدة بعد ضربة مطار أبو الظهور في ريف إدلب في آب الماضي. وإذ لا تزال لهجة الدبلوماسية السورية أسيرة سقوف اتفاق «فضّ الاشتباك» لعام 1974 -وهو ما يتّضح عبر حرصها على توصيف الاعتداءات الإسرائيلية باعتبارها «انتهاكات»-، فإن الوقائع على الأرض تشير إلى تبدّل المشهد بصورة جذرية.

ذلك أن «المنطقة العازلة» باتت تستوفي عناصر الاحتلال الحربي القائم على السيطرة الفعلية -بما يعقّد أصلاً تعريفها الذي تطالب بها إسرائيل-، في وقت أنتجت فيه إجراءات تل أبيب، طوال الأشهر الماضية، بُنية احتلال متكاملة، يمكن الحديث عن ثلاثة أبعاد رئيسة لها:

تستوفي «المنطقة العازلة» عناصر الاحتلال القائم على السيطرة الفعلية (أ ف ب)

أولاً: بنية عسكرية دائمة

عملت إسرائيل على تثبيت بنية عسكرية في الجنوب، تضمّ نحو عشر قواعد مزوّدة بأنظمة مراقبة، تمتدّ من جبل الشيخ إلى حوض اليرموك على الحدود مع الأردن، بالإضافة إلى استكمال شقّ الطريق العسكري «سوفا 53»، الذي بدأ العمل عليه منذ عام 2022، ويبتلع مساحة تتجاوز خطّ «فضّ الاشتباك» بنحو 2 كيلومتر -بما يؤمّن لقوات العدو حركة أكثر مرونة-. بالتوازي مع العمل على إنجاز «الجدار الأمني الذكي». والمفارقة أن هذا «المكسب» يبقى قائماً حتى في حال حدوث انسحاب إسرائيلي مستقبلي من القواعد المستحدثة؛ إذ يمكن التذرّع عندها بأن الطريق المذكور يشكّل ممرّاً لعبور القوات الإسرائيلية من الجولان المحتل، وليس بالضرورة من القواعد الجديدة التي أُنشئت بعد سقوط النظام، علماً أنها تقع كلّها ضمن نطاق جغرافي واحد يخدم هدف «سوفا 53». وبحسب مصادر «الأخبار»، عزّزت إسرائيل بعض قواعدها في ريف القنيطرة بأسلحة ثقيلة، بالتزامن مع نشاطات ميدانية توحي بنيّة البقاء مدة أطول.

ثانياً: إدارة أمنية مباشرة

ينفّذ جيش العدو عمليات دهم وتفتيش متكرّرة داخل الأراضي الجنوبية، بلغت ذروتها في آب الماضي، كما يعمل على «تأمين» محاور التوغل ونقل مواطنين سوريين قسراً إلى السجون الإسرائيلية، فضلاً عن تحكّمه بحركة المواطنين. وإذ تبدو قوات الاحتلال، عملياً، هي من يرسم هامش حركة القوات الحكومية السورية في الجنوب، وتحديداً في المناطق المحيطة بالقواعد العسكرية الإسرائيلية، فإن هذا مهما يشكّل، في حدّ ذاته، خرقاً واضحاً لـ«اتفاق فضّ الاشتباك»، ولا سيما أن بعض هذه القواعد أقيم داخل «المنطقة العازلة» التي يُفترض أن تكون خالية من أيّ نشاط عسكري للطرفين.

ثالثاً: تكريس الاحتلال سياسياً وميدانياً

لا يكتمل ذلك المسار إلا عبر تصريحات مسؤولي العدو وزياراتهم إلى المناطق المحتلّة في الجنوب، والتي كان أبرزها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى المنطقة في 9 أيلول الجاري. وتشي تلك الزيارات بنيّة تكريس الاحتلال، والرغبة في منع تشكّل أيّ قوة عسكرية فاعلة يمكن أن تمثّل يوماً ما مصدر تهديد لإسرائيل. وفي هذا الاتجاه، سُجّل منذ بداية آب وحتى منتصف أيلول، تحوّل بارز في نمط الاعتداءات الإسرائيلية؛ فبعدما ظلّت متركّزة بصورة أساسية في الجنوب، تمدّدت إلى نطاق جغرافي أوسع، وصولاً إلى بيت جن في ريف دمشق الغربي. ومنذ 18 آب وحتى 12 أيلول، تعرّضت «بيت جن» وحدها لنحو 11 اعتداءً، كان أبرزها التوغل في تلّة «باط الورد» لمدّة 12 ساعة، والذي أعقبته حملات قصف متتالية. ومن ثمّ، انتقلت القوات الإسرائيلية إلى مستوى أكثر تقدّماً، مع توغلها في كروم مزرعة بيت جن بقوة مؤلّفة من دبابتَين وجرافة وأكثر من عشر عربات عسكرية، والذي ترافق مع تحليق لطيران الاستطلاع وصل إلى الديماس في ريف دمشق.

وفي هذا السياق، تقول مصادر عسكرية، في حديثها إلى «الأخبار»، إن إسرائيل تركّز، عبر هذه الاستهدافات وما تسبّبه من ضغط نفسي على الأهالي -يضاف إلى الضغط الناجم عن حالات اعتقال سابقة-، على استنباط معطيات حول احتمال وجود مخازن أسلحة مخبّأة. ويتّسق ذلك مع رسائل وجهتها الوحدة «504» التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، إلى هواتف مواطنين سوريين في الجنوب، تستهدف استقطاب جواسيس يوفّرون للعدو معطيات من هذا النوع. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن تل أبيب طالبت دمشق، بعد المواجهة التي كانت شهدتها بيت جن في تشرين الأول 2025، بتسليم أربع بنادق فقدها جنود العدو خلال تلك المواجهة التي كادت تؤدي إلى أسر عدد منهم.

أمّا في محافظات درعا والقنيطرة وريف دمشق، فصعّد العدو عملياته خلال أيلول الجاري؛ إذ قصف 4 مواقع مختلفة، مع تركيز متزايد على بلدة الرفيد في ريف القنيطرة. وكانت الرفيد تعرّضت، في وقت سابق، لقصف مدفعي أدى إلى إحراق أراض زراعية، بالإضافة إلى توغّل واسع للقوات الإسرائيلية داخل البلدة شارك فيه أكثر من مئة جندي، قاموا بعمليات تفتيش، شملت حتى حظائر الأغنام. وبالتزامن مع توغلاته، نفّذ العدو استيباناً واسعاً شمل عدداً كبيراً من المنازل، ركّز فيه، بحسب مصادر «الأخبار»، على حاجة السكان إلى مساعدات غذائية وإنسانية، مع التلميح إلى إرسال أفراد لتقديم خدمات طبية.

> **وصلت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى تلّ الأحمر في ريف القنيطرة الشمالي**

كذلك، وصلت تعزيزات عسكرية كبيرة، مساء أول من أمس، إلى تل الأحمر في ريف القنيطرة الشمالي، حيث تمركزت قوة قوامها ثلاث دبابات وأكثر من عشر عربات عسكرية. وإذ لا تزال هذه القوات موجودة في «التل»، تشير طبيعة التحركات، التي أضيف إليها أمس استقدام شاحنات «فان» وخزانات وقود وناقلات جند ومدرعات مزودة برشاشات، إلى وجود نيّة للتمركز الدائم هناك.

وقبل نحو ساعتين من توغل القوات الإسرائيلية في كروم بيت جن، نشر موقع «والا» العبري تقريراً تحدّث فيه عن رغبة جنود الاحتلال في «التوغل أكثر داخل الأراضي السورية». ونقل التقرير عن ضباط احتياط يخدمون في الميدان «انتقاداتهم العلنية» لمستوى عمليات الفرقة ونطاقها، ومطالبتهم «بالوصول إلى البلدة (بيت جن) يومياً»، وبـ«توسيع وتعميق العمليات الهجومية والميدانية في قلب القرى السورية والمساحات المفتوحة بينها»، بذريعة «إبعاد وإحباط التهديدات والنوايا المعادية لإسرائيل قدر الإمكان».

على أن الأخطر في التقرير هو الحديث الصريح عن العاصمة السورية؛ إذ ذكر أن «كثيراً من جنود وضباط الاحتياط ينادون بالتقدّم والتوغل نحو العاصمة دمشق»، مشيراً إلى أن هذا الأمر طُرح صراحة خلال زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي، إيال زامير، إلى القطاع قبل أسبوعَين.

وفي المقابل، أقرّ التقرير نفسه بوجود قنوات تفاهم ميدانية مع دمشق؛ إذ نقل عن ضابط في جيش العدو قوله إن هناك «تفاهمات وأحداثاً ميدانية لا يمكن الحديث عنها علناً»، «تخدم المصالح الأمنية المباشرة لإسرائيل». وأضاف الضابط أنه «مثلما لا يصل الجيش الإسرائيلي إلى كلّ نقطة في لبنان أو غزة، فهناك مناطق نعمل فيها وأخرى لا، والأمر ذاته ينطبق على سوريا».

تقرير

فيدان في دمشق
مشروع طموح لـ«مأسسة» العلاقات

عامر علي

في زيارة تستمرّ ليومين، وتحمل أجندة «مأسسة» العلاقات بين تركيا وسوريا، فضلاً عن التمهيد لزيارة مُرتقبة للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى دمشق، ستكون الأولى في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، وصل وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، أمس، إلى دمشق. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، أشار فيدان إلى أن الهدف من هذه الزيارة تشكيل «هيئة عليا» لتنظيم العلاقات، موضحاً أنه تمّ الاتفاق على «إنشاء لجنة مشتركة برئاسة وزراء البلدَين لإحراز تقدّم في كلّ القطاعات بأسرع شكل». وتابع: «(إننا) نسعى لتلبية احتياجات رجال الأعمال على أساس الاستثمار المتبادل والشراكة»، لافتاً إلى أن الجانب التمويلي والتأشيرات ورخص العمل والشهادات، من المسائل التي تسعى أنقرة لمعالجتها، مضيفاً أن الاهتمام بسوريا لا يقتصر على المناقصات والطاقة، بل يشمل أيضاً قطاع الألبسة والصناعيين.

إلى جانب ما تقدّم، كشف فيدان عن العمل على مشروع لخطّ سكة حديد يربط تركيا بالسعودية مروراً بالأراضي السورية، قائلاً إن سوريا يمكن أن تلعب دوراً محورياً في الربط بين الأردن والسعودية ودول الخليج والعراق شرقاً، وتركيا والبحر المتوسط وأوروبا غرباً، مضيفاً أن أنقرة تعمل بصورة «مُكثّفة» لدفع المشروع قدماً، وذلك في إطار رؤية أوسع لتعزيز موقع سوريا ضمن شبكات النقل والتجارة الإقليمية. ورأى أن من شأن تطبيق هذه الرؤية تقديم دفعة للحركة التجارية بين تركيا ودول الخليج، والمساهمة في دعم الاقتصاد السوري عبر حركة «الترانزيت». أيضاً، كشف وزير الخارجية التركي، الذي لعبت بلاده دوراً بارزاً في وصول «هيئة تحرير الشام» إلى سدّة الحكم، وباتت تملك حضوراً غير مسبوق في هذا البلد، عن زيارة مُرتقبة للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى سوريا، مشيراً إلى أن اللقاءات بين البلدَين ستكون مُكثّفة وستشمل المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفق تعبيره.

وتمتلك تركيا استثمارات كبيرة في الشمال السوري - مرتبطة بالبنى التحتية -، كانت تتركّز بشكل أساسي في إدلب وريف حلب، قبل أن تتمدّد نحو مدينة حلب ومحيطها، بالإضافة إلى العاصمة دمشق. كما تمتلك حضوراً عسكرياً تحاول إسرائيل منع توسّعه عبر تنفيذ اعتداءات على مواقع سورية حاولت أنقرة التموضع فيها، آخرها مطار أبو الظهور العسكري في ريف إدلب. بدوره، ذكر الشيباني أنه تمّ عقد عشرات اللقاءات بين البلدَين على المستويات الرئاسية والوزارية وتوقيع 40 اتفاقية ومذكّرة تفاهم، لافتاً إلى أن اتفاقية الطاقة التي وُقّعت في أيار من العام الماضي، أسهمت في انسياب التيار الكهربائي عبر الحدود نحو الشمال السوري. وأشار إلى أن «وكالة التعاون والتنسيق التركية» تسهم في إعادة تأهيل البنى التحتية والقطاعات الخدمية في سوريا،

> **كشف فيدان عن العمل على مشروع لخطّ سكة حديد يربط تركيا بالسعودية مروراً بالأراضي السورية**

مضيفاً أن «عودة أكثر من 700 ألف سوري من تركيا إلى ديارهم منذ التحرير هو تتويج للجهود المشتركة». وبيّن أن «مباحثات اليوم تتمحور حول تفعيل اللجنة العليا المشتركة بين البلدَين لتكون النظرة المؤسّسية هي الناظمة لكلّ مساراتنا الحيوية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، إضافة إلى ملفات الطاقة والعودة والتعليم والثقافة»، كاشفاً عن اعتماد اللغة التركية بشكل اختياري في المدارس لمن يودّ تعلّمها.

أمّا في الجانب التجاري، فتحدّث الوزير السوري عن أن البلدَين يستهدفان رفع حجم التبادل التجاري، الذي قارب 4 مليارات دولار خلال العام الماضي، إلى 10 مليارات دولار، مع التركيز على شراكات الإنتاج، وزيادة المحتوى المحلّي والتشغيل السوري، وإقامة مناطق صناعية مشتركة على الحدود. غير أن الحديث عن هذا الرقم يثير تساؤلات وشكوكاً كثيرة، ولا سيما في ظلّ العجز الذي تعانيه القطاعات الإنتاجية السورية. وإذ يُرجَّح أن تأتي الزيادة بصورة أساسية من توسيع الاستيراد من تركيا، فإن من شأن ذلك أن يفاقم العجز التجاري ويضع المُنتجات السورية غير المحمية أمام منافسة تركية أكبر.

وبينما ركّز المؤتمر الصحافي بين الوزيرين على الشأن الاقتصادي، تأتي زيارة الوزير التركي بالتزامن مع محاولة السلطات الانتقالية في سوريا التوصّل إلى اتفاق أمني مع إسرائيل، بدفع أميركي. وفي هذا السياق، اعتبر فيدان أن «هناك مشهداً سلبياً واحداً في المنطقة، ففي الوقت الذي توجد فيه سوريا تبعث الأمل للعالم، هناك طرف يسعى إلى زعزعة استقرارها، وهو إسرائيل». وأضاف أن تركيا تتابع عن كثب التطورات جنوبي سوريا، وتعلم أن لإسرائيل دوراً في حالة عدم الاستقرار هناك، متابعاً أن السياسات التي تتّبعها إسرائيل تشكّل أخطر عقبة أمام هذا المسار الإيجابي. كذلك، تطرّق فيدان إلى ملفّ «قوّات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تمّ حلّها ودمجها في السلطات الانتقالية برعاية أميركية، واصفاً هذه الخطوة بـ«المهمّة». وأشار إلى أن العلاقات السورية - التركية شهدت خلال عامَين تقدّماً في ملفّ «مكافحة الإرهاب»، مضيفاً أن الدولة السورية تُظهر مساعي جادّة في ما يتعلّق بالملف المذكور.

وبالنظر إلى سياق الزيارة والمواقف التي تخلّلتها، يمكن القول إنها تؤسّس لمرحلة تسعى فيها أنقرة إلى تحويل نفوذها السياسي والعسكري في سوريا إلى شراكة مؤسّسية طويلة الأمد - تشمل الاقتصاد والطاقة والنقل والأمن -، بالتوازي مع تثبيت موقعها طرفاً رئيساً في مواجهة التغوّل الإسرائيلي داخل البلاد.

ركز المؤتمر الصحافي بين الوزيرين على الشأن الاقتصادي (من الويب)

الكرة الأوروبية

القوى العظمى تتحكّم بدوري أبطال أوروبا

مع انطلاق موسم 2026-2027 من دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، بدا أن المنافسة لا تقتصر على الأندية والنجوم والأهداف، بل تعرض قوائم اللاعبين والمدرّبين خريطةً مثيرة للاهتمام لتوزيع الجنسيات في البطولة القارّية الأهم

نعكس الأرقام قوة المدرسة الإسبانية على مستوى تكوين اللاعبين وتخريج المدرّبين (ويب)

تكشف قوائم الأندية المشاركة في دوري أبطال أوروبا عن خريطةٍ واسعة للتنوّع الكروي، لتعكس حجم انتشار المواهب والمدارس التدريبية المختلفة في القارة الأوروبية.

وفي نظرةٍ شاملة على القوائم الرسمية للأندية الـ 36 المشاركة في مرحلة الدوري، نجد أن نسخة المسابقة القارية الأمّ تضمّ هذا الموسم 856 لاعباً من 87 جنسية، إلى جانب 37 مدرّباً ينتمون إلى 18 جنسية مختلفة.

وتكشف هذه الأرقام عن بطولةٍ تتجاوز الحدود الأوروبية وسط حضور لاعبين من مختلف القارات، وإن كان الثقل الأكبر لا يزال للدول صاحبة السمعة الكروية العريقة.

إسبانيا دائما في الصدارة

تتصدّر إسبانيا التصنيف على المستويين، إذ تضم البطولة 85 لاعباً إسبانياً، إضافة إلى 6 مدربين إسبان، لتكون الدولة الأكثر تمثيلاً، ما يعكس قوة المدرسة الإسبانية على مستوى تكوين اللاعبين، إلى جانب استمرار حضور المدرب الإسباني في أعلى مستويات كرة القدم الأوروبية.

أمّا فرنسا فهي مُمثّلة بـ 73 لاعباً يؤكدون حجم قاعدة المواهب الفرنسية وانتشارها في الأندية الأوروبية. لكنّ المفاجأة هي في عدم وجود أي مدرب فرنسي بين مدربي الأندية الـ 36، وبالتالي تبدو الكرة الفرنسية حاضرة بقوة في الملعب، لكنها غائبة تماماً عن مقاعد المدربين.

وتتساوى القوتان الكبيرتان في عالم المستديرة البرازيل وألمانيا في المركز الثالث مع 55 لاعباً لكلٍّ منهما، لكن طريقة حضورهما مختلفة تماماً، فاللاعبون البرازيليون موزّعون على 25 نادياً، وهو الرقم الأعلى بين جميع الجنسيات، ما يعكس الانتشار العالمي الكبير للمواهب البرازيلية وقدرة هؤلاء اللاعبين على التأقلم مع مدارس كروية وبيئات مختلفة.

في المقابل، يظهر اللاعبون الألمان في 15 نادياً فقط، أي بانتشار أقل من نظرائهم البرازيليين رغم تساوي العدد الإجمالي.

النروج تسبق إيطاليا!

ومن الأرقام اللافتة أيضاً الحضور النروجي، إذ تحتل هذه البلاد الإسكندينافية المركز السابع بـ 42 لاعباً، رغم أن هؤلاء اللاعبين موزّعون على 8 أندية فقط، والسبب يعود بصورةٍ أساسية إلى ناديَيْ بودو غليمت وفايكينغ، اللذين سجّلا 36 لاعباً نروجياً من أصل 42. ويكشف ذلك عن خصوصية الحالة النروجية، حيث لا يأتي العدد الكبير من اللاعبين نتيجة انتشار واسع في مختلف الأندية، بل بسبب التركيز الكبير على المواهب المحلية في عددٍ محدود من الفرق.

أمّا إيطاليا، فهي تحتل المركز الثامن في تصنيف جنسيات اللاعبين بـ35 لاعباً، لكنها تأتي في المركز الثاني بين المدربين، مع 5 مدربين إيطاليين يقودون أندية في مرحلة الدوري. وهذا الفارق يعكس استمرار تأثير المدرسة التدريبية الإيطالية، حتى في وقتٍ لم تعد فيه إيطاليا من أكثر الدول تصديراً للاعبين إلى أندية دوري الأبطال مقارنة بإسبانيا وفرنسا والبرازيل وألمانيا.

ولا يقتصر التنوّع على أوروبا وأميركا الجنوبية، إذ يسجّل موسم 2026-2027 محطةً تاريخية للكرة الأفريقية مع المدرب الإيفواري يايا توريه، الذي أصبح أول مدرب من القارة السمراء يقود نادياً في هذه المرحلة من دوري أبطال أوروبا، ليضيف وجوده بعداً جديداً إلى البطولة، التي لطالما كانت مسرحاً لنجوم ومدربين من مختلف أنحاء العالم، لكنّ الحضور الأفريقي على مستوى المدربين ظل محدوداً للغاية مقارنة بحجم المواهب الموجودة لناحية اللاعبين في الملاعب الأوروبية.

من هنا، تُبرز هذه الأرقام مفارقةً أساسية هي أنّ القوى العظمى لا تزال صاحبة الفضل في متعة وتطوير اللعبة على مختلف المستويات، والمثال الأبرز على هذا الأمر سعي الكثيرين حول العالم إلى استقطاب مدربين إسبان لتطوير لاعبيهم وفرقهم. أضف على سبيل المثال لا الحصر أنه أصبح نادراً ألّا يضمّ نادياً أوروبياً لاعباً فرنسياً أو نجماً مؤثّراً يحمل هذه الجنسية.

هذا، وفي وقتٍ تكشف فيه هذه الأرقام عن حجم انتشار المواهب والمدارس الكروية في البطولة الأشهر على مستوى الأندية، فإنها تُظهر أيضاً اختلافاً واضحاً بين خريطة اللاعبين وخريطة المدربين. ففي دوري أبطال أوروبا 2026-2027، لا تعكس الجنسية فقط مكان ولادة اللاعب أو المدرب، بل تكشف أيضاً عن مسارات مختلفة لتصدير المواهب وتكوين المدربين وانتشار المدارس الكروية، لتصبح الجنسيات جزءاً من الصورة المتنوّعة لبطولةٍ تجمع نخبة كرة القدم العالمية في منافسة واحدة.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

تأهّل أربعة فرق إلى ربع نهائي كأس لبنان

عبد القادر سعد

انتهت الجولة الثانية من الدور الـ16 لمسابقة كأس لبنان لكرة القدم التي أقيمت في عطلة نهاية الأسبوع بتأهّل الأنصار وجويا والنجمة والعهد وشباب الساحل إلى الدور ربع النهائي من المسابقة الذي سيقام بعد انتهاء مرحلة الذهاب من دوري موسم 2026-2027.

تأهّل الأنصار جاء عن المجموعة الأولى بعد فوزه الصعب على البرج 2-1 على ملعب بحمدون بعد أن كان متأخراً في النتيجة. سجّل للفائز محمد أبو صالح في الدقيقة 53 وقاسم وطفا (85)، وللبرج علي رحال (48). ورفع الأنصار رصيده إلى ست نقاط في حين بقيت البطاقة الثانية محصورة بين البرج الذي يملك ثلاث نقاط والسلام زغرتا الذي فاز على المبرة 2-1 على ملعب العهد وأصبح رصيده ثلاث نقاط أيضاً، وهما سيلتقيان في الجولة الأخيرة يوم السبت المقبل.

حقّق الساحل فوزاً مستحقاً على الإخاء الأهلي عاليه (طلال سلمان)

في المجموعة الثانية، تأهّل جويا من ملعبه بعد فوزه على التضامن صور بهدف وحيد سجّله محمد حبوس في الدقيقة 80. الفوز الصعب والمتأخّر لجويا رفع رصيده إلى ست نقاط. أمّا الحكمة فخاز على الرسالة طوارا 2-0 على ملعب العهد. سجّل للحكمة حسن حمود ودياغ في الدقيقتين 8 و19.

وفي المجموعة الثالثة، حقّق النجمة فوزاً كبيراً على الراسينغ برباعية نظيفة تمّ تسجيلها في الشوط الأول عبر أداما سيني، وعلي الرضا إسماعيل، وعباس شرقاوي، وكيفن كيخادا. خاض النجمة المباراة على ملعبه في المنارة للمرة الأولى بشكل رسمي منذ تسعينيات القرن الماضي، فتأهّل بعد أن رفع رصيده إلى ست نقاط.

وضمن المجموعة عينها، فاز طرابلس على الصفاء 2-0 على ملعب بلدية طرابلس سجّلهما أكوكا في الدقيقتين 10 و100 ليصبح رصيد الطرابلسيين ثلاث نقاط.

وضمن المجموعة الرابعة، حُسم أمر بطاقتي التأهّل إلى ربع النهائي لحساب العهد الذي فاز على الرياضي العباسية 1-4 على ملعب جويا، وكذلك شباب الساحل الذي فاز على الإخاء الأهلي عاليه 0-2 على ملعب الصفاء، حيث رفع العهد والساحل رصيدهما إلى ست نقاط من فوزين.

في المباراة الأولى، سجّل للعهد فضل عنتر هدفين، والنجيري أوسيني باداماسي وحسن سلامة، في حين سجّل للعباسية فضل عجمي.

أمّا فوز الساحل فجاء بهدفي حيدر خريس وهادي دكور في الدقيقتين 1 و92.

ويُختتم الدور الـ16 يومي السبت والأحد المقبلين عند الساعة 15,30، حيث يلعب السبت الأنصار مع المبرة على ملعب العهد، البرج مع السلام زغرتا في جونيه، جويا مع الحكمة على ملعب الصفاء، التضامن صور مع الرسالة طورا على ملعب العباسية.

أمّا الأحد، فيلعب النجمة مع الصفاء على ملعب جونيه، الراسينغ مع طرابلس على ملعب الصفاء، العهد مع شباب الساحل على ملعب بحمدون والرياضي العباسية مع الإخاء الأهلي عاليه على ملعب العهد.

كلمات متقاطعة 5178

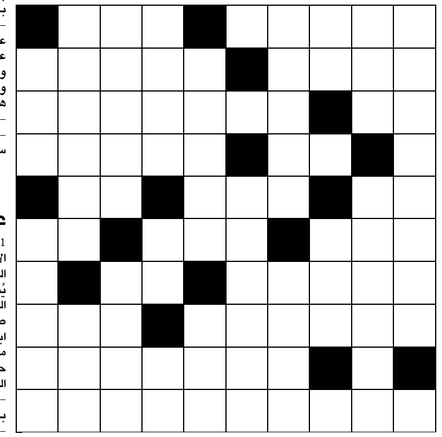

أفقيا

1- ميزان – طاف ودار – 2- بجتاز – بطل أسطوري فينيقي – 3- لا يُباح به – عاصمة أوروبية – 4- بواسطتي – أراض فيها زرع وخصب بعيدة عن المدن – 5- ضمير متصل – عاتب – ضعف ورق – 6- انتزع المال واختلسه – قبيحٌ مشوّه الخلق – والدة – 7- مواطن من بلد عربي – هرب من السجن – 8- مدينة تركية – غفلة النوم – 9- مدينة يابانية – 10- محطة تلفزيونية فضائية سورية

عمودياً

1- صحابي خزرجي حمل راية الأنصار مع النبي – 2- ثمن – صوت الجرس – 3- مهنة إنسانية – لقب يُطلق على حكام تونس خلال الحكم العثماني – 4- مدينة عراقية – فتاة صغيرة القدّ – 5- منطقة تاريخية ايطالية – 6- شديد قاس وشاق – ماركة مفاتيح – 7- حائط – ضد ثقل – حرف ابجدي فرنسي – 8- وحدة قياس التيّار الكهربائي – مدينة فرنسية – 9- عاصمة أفريقية – رياضة الترلج بالاجنبية – 10- رصّ الاغراض ورتبّها – ممثلة وفنانة استعراضية كويتية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مونتي كارلو – 2- ارمادا – سفح – 3- يجرّبه – تي – 4- تبر – يتوب – 5- سل – اروبا – 6- هولاكو – مقل – 7- تموز – ناي – 8- سجع – كبار – 9- نبي – داروين – 10- غواتيمالا

عمودياً

1- ماوتسه تونغ – 2- ور – بلوم – بو – 3- نمير – لوسيا – 4- تاج – طارج – 5- يدري – عديّ – 6- كاب تاون – ام – 7- هور – اكرا – 8- رس – بوميبول – 9- لفت – بق – ايا – 10- وحيد القرن

sudoku 5178

5	1		9		4		6	2
	7			3			4	
			5		2			
7	2				5	6	9	8
		4				1		
6			2		7			
	3			2			1	
	9		8		3			
2		8		5		9		

حلول الشبكة السابقة

3	4	2	1	5	7	9	8	6
5	7	1	9	8	6	4	3	2
9	6	8	4	2	3	5	7	1
1	2	3	5	4	8	6	9	7
4	5	6	2	7	9	3	1	8
7	8	9	3	6	1	2	4	5
2	1	4	7	3	5	8	6	9
6	3	7	8	9	2	1	5	4
8	9	5	6	1	4	7	2	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 475

كلمة السر من 5 حروف: مدينة مغربية

اغادير – الرباط – ازمور – اسا – اقا – بنسليمان – تمارة – تيفلت – حطان – خريبكة – سيدي قاسم – سطات – سلا – صفر – طنجة – ظل – غرب – فاس – لولاد – مراكش – وزان

ا	ب	ن	س	ل	ي	م	ا	ن	م
ت	ل	س	ا	ف	ط	ت	خ	م	س
ن	م	س	ك	ا	د	ل	ر	ش	ا
ا	ن	ا	ب	ل	ا	ف	ي	ك	ق
ط	ر	ر	ر	ظ	ل	ي	ب	ا	ي
ح	ل	و	ت	ة	و	ت	ك	ر	د
ا	و	ة	م	ا	ل	ا	ة	م	ي
ا	ز	ج	أ	ز	ط	ب	ر	غ	س
ق	ا	ن	س	س	ا	س	ص	ف	ر
ا	ن	ط	ا	ر	ي	د	ا	غ	ا

حلوك الشبكة السابقة: بابارانزي

عملية حسابية 475

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

21	X		٪		=	14
٪		X		X		
	X		+		=	51
X		X		–		
	٪	4	X		=	30
=		=		=		
72		96		49		

حلوك الشبكة السابقة

69	–	11	٪	2	=	29
٪		X		X		
3	X	5	X	6	=	90
X		+		X		
4	X	6	X	4	=	96
=		=		=		
92		61		48		

شبكة العنكبوت 475

إعداد نعوم مسعود

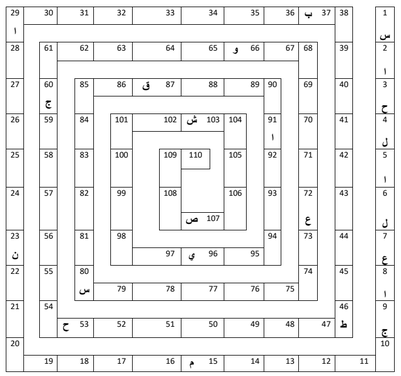

1 – 9 دولة افريقية
9 – 20 رئيسة وزراء ايطاليا
19 – 23 اسم البابان المحلي يعني بلاد الشمس
23 – 29 عاصمة نشاد
29 – 46 بحر بين قارتي اسيا واوروبا يتصل بالمحيط الاطلسي
46 – 54 اغنية للسيدة فيروز
53 – 62 من الحلويات العربية
61 – 67 مدينة هندية
65 – 74 لقب ضابط وكاتب انكليزي اتصل بالشريف حسين وشجع ثورة العرب على الاتراك
73 – 82 لقان لبناني من اغانيه « بنت الأكابر »
81 – 87 موقع في سوريا انتصر فيه سليم الأول على المماليك
86 – 91 بلدة لبنانية في قضاء عكار
90 – 93 عاصمة التبت
93 – 96 ماركة سيارات
95 – 100 فيلسوف فرنسي صاحب مبدأ « انا افكر اذاً انا موجود »
100 – 104 رئيس حكومة انكليزي راحل
103 – 108 اسم عدد من الملوك الأشوريين
107 – 110 بلدة لبنانية في قضاء النبطية

حل شبكة العنكبوت السابقة

بيلسان – انطوان ريمي – ميس الريم – ريمون بوانكاريه – ريهام سعيد – عبدي اميّن – مينيرفا – فاروق الفيشاوي – ياسين جابر – برمنغهام – ام الربيع – عين الدلب – بحر الظلمات – اثنا – ناقلة نفط – فطحل – حلمي بكر – كريت

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5178

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ألماني (1724-1804). من مؤلفاته « مشروع للسلام الدائم »

1+7+8+5+6+11 = دولة عربية ■ 2+3+4+4+7+9 = عاصمة الفيليبين ■ 5+10 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: **فردينان توتله**

الجائزة الخاصة للجنة ذهبت إلى «نازا» الذي يفضح عملية القتل الممنهج للفلسطينيين

سينما

اختتم «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» دورته الثالثة والثمانين بلائحة جوائز بدت موزونة بعناية بين السينما والسياسة والتمثيل النسائي. من «الأسد الذهبي» المفاجئ لمي الطوخي إلى «نازا» الإسرائيلي الذي يفضح الإبادة في غزة من صفوف القاتل نفسه، مروراً بغياب هوليوود والجائزة العربية الوحيدة، تكشف حصيلة الليدو مهرجاناً حاول إرضاء الجميع، فيما بقي السؤال: هل انتصرت السينما فعلاً؟

«البندقية» يختتم دورته الـ 83
الليلة التي ربح فيها الجميع!

شفيق طبارة

وزّعت لجنة تحكيم «مهرجان البندقية» برئاسة الممثلة الأميركية ماغي جيلنهال جوائزها كمن يوزّع الخواطر. فيلم من إخراج امرأة للذهب، الفيلم الذي أحبه النقّاد للفضة، الفيلم الذي يُغضب موسكو للإخراج، والفيلم الذي يُغضب تل أبيب لجائزة تُذكر في السطر الرابع من البيان الصحافي. كلّ طرف نال ما يكفي كي لا يحتج، وما لا يكفي كي يُقال إن «البندقية» اتخذ موقفاً. هكذا انتهت الدورة حين أُطفئت الأنوار في «سالا غراندي» في جزيرة ليدو ليلة السبت، بلائحة متوازنة إلى حدّ الحياد، وبقاعة صفّقت للجميع كما صفّقت طوال 11 يوماً.

التصفيق كان المقياس الرسمي لكل شيء ما عدا السينما. خمس وعشرون دقيقة لفيلم عن غزّة، ستّ عشرة لبنيلوبي كروز وخافيير باردم، ثلاث عشرة لجون مالكوفيتش. تطمع بسجّادته الحمراء. والنتيجة مسابقة افتقرت إلى الكتلة الأميركية المعتادة من المؤلفين والنجوم، ولو أن أفلاماً عدّة ستنطلق من هنا إلى موسم الجوائز. ومفارقة الدورة أن مهرجاناً مكتظاً بأفلام عن سلطة الإعلام وفساده كانت تغطيه صحافة تتضاءل عاماً بعد عام، تدفع ثمن الليدو الباهظ من جيوب مُفرغة، وتزداد تردداً في السفر إلى مسابقة تخلت عنها هوليوود.

«اسد ذهبي» لمفاجأة الليلة

«الأسد الذهبي» ذهب إلى «امرأة مجهولة» للدنماركية المصرية مي الطوخي. الفيلم الوحيد بين 21 فيلماً في المسابقة الذي أخرجته امرأة بمفردها، والفيلم الذي لم يتصدّر استفتاء واحداً من استفتاءات النقاد اليومية. إنها مفاجأة الليلة. الطوخي هي المرأة الثامنة في تاريخ المهرجان كلّه التي تنال «الأسد الذهبي»، في دورة لم تحمل توقيع نساء سوى في فيلمين من واحد وعشرين («نازا» هو الثاني، بتوقيع راشيل زور إلى جانب يوفال أبراهام)، وهي حال وصفتها جيلنهال نفسها في مؤتمر الافتتاح بـ«المشكلة البنيوية». لجنة تحكيم أرادت أن تكافئ امرأة في عام الرجال، وأن تقول شيئاً عن جسد المرأة كساحة

> **ذكّر مخرج «نازا» أنّ إسرائيل قتلت ستة أطفال فلسطينيين على الأقل في غزة منذ بدء المهرجان**

حرب، فاختارت الفيلم الذي يقول ذلك بأبهى طريقة ممكنة.

تدور أحداث «امرأة مجهولة» في كوبنهاغن صيف 1945، بعد أيام من انسحاب الألمان. ماري (ماتيلد أرسيل) خادمة ومربية في بيت كريستيان، صانع القفازات الأرمل الثري، وهي على وشك أن تنتقل من خدمة المائدة إلى رأسها، والزواج منه. في الشارع تطارد المدينة المحرّرة النساء اللواتي عاشرن جنوداً ألمانيين، تحلق شعورهنّ وتمزّق ثيابهنّ وترسم على أجسادهنّ صليباً معقوفاً بالأحمر وتجهزهنّ إلى الإذلال العلني. ماري تشاهد واحدة منهنّ من بين الحشد وتعرف أن دورها قد يأتي. في ماضيها جندي ألماني، ورجل من بلدتها يعرف ذلك ويطالبها بثمن صمته. تحاول أيام تحاول فيها أن تحكم قبضتها على السرّ قبل الزفاف.

الجوهر قويّ والسينما محكمة، والفيلم أقلّ منهما. الدراما التي بُني عليها الفيلم متوقعة من مشهدها الأول إلى الأخير، والرمزية فجة إلى حد أنّ بقع الأحمر الموزعة على رماد الديكور تكاد تكون بخفة الصليب المعقوف الذي سيُخطّ لاحقاً على باب ماري. كانت تُنتظر من الفيلم جرأة ما، فجاء بانضباط شديد، وإيقاع متأن يختبر صبر من جاء يبحث عن أكثر من دراسة شخصية كئيبة. الفلاش باك الوحيد إلى عنف الحرب، بتقنية تراكب الصور، يبقى غامض الوظيفة، والمقاربة كلّها تقليدية و«مهذبة» أكثر من اللازم. لموضوع لم يعد يجهله أحد. من كان يجهل أنّ المرأة في تلك الحقبة لم تعش أزهى أيامها؟ كان يمكن لبنية اطمح أن تجمع مصائر نساء عدّة، أو أن تذهب أبعد في إدانة المنظومة التي تحلق الشعر بيد وتُصافح بائع القفازات للنازيين باليد الأخرى. أما صورته العكرة وحكاية الخدم والسادة، فتضعه في خانة فيلم بعد ظهر نهاية الأسبوع.

نالت بطلته ماتيلد أرسيل جائزة أفضل ممثلة. ابنة الثلاثين صعدت إلى المسرح باكيةً، لمست الكاس وصارحت القاعة بأنّها «تُصدر صوتاً أيضاً»، ثم وضعتها جانباً لأنّها «ثقيلة جداً». قالت إنّها لم تتوقّع الجائزة على الإطلاق، وإن هذا أول دور بطولة لها، وأول جائزة تنالها، وأول مهرجان دولي تشارك فيه، وإنّها تود أن تقرص نفسها لتتأكد أنّها لا تحلم. أهدت الكاس إلى «الآف النساء اللواتي عانين وعشن التجربة التي برويها الفيلم»، وشكرت مخرجتها على «رفض التسويات» وعلى الشجاعة في رواية هذه القصّة.

«الاسد الذهبي» ذهب إلى «امرأة مجهولة» للدنماركية المصرية مي الطوخي

جوائز تبحث عن التوازن

في رواية مشت في ممرّات الليدو ولم يؤكّدها أحد بعد أن اللجنة انقسمت بين فيلمي «حبّ ممكن» و«نازا»، وعجزت عن الحسم، فسقطت على خيارها الثالث. هكذا، منحت «الأسد الفضي ـ الجائزة الكبرى للجنة التحكيم» إلى لي تشانغ دونغ (حبّ ممكن)، والجائزة الخاصة للجنة ـ وهي الرابعة في الترتيب ـ إلى وثائقي «نازا». تعزّى الكوري سريعاً، ففيلمه يصل إلى نتفليكس في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، واختارته بلاده مرشّحها إلى الأوسكار.

أما يوفال أبراهام وراشيل زور مخرجا «نازا» الإسرائيلي، فوقفا على المسرح، وقال أبراهام إن الوقوف هناك «ليس سهلاً». ذكّر القاعة بأن سياسيين وصحافيين إسرائيليين يهاجمون الفيلم من دون أن يشاهدوه، وأن كلّ شيء يُفعل كي لا يُنظر إلى الواقع. ثمّ أعطى الواقع رقماً، قائلاً إنّه منذ افتتاح المهرجان، أي في هذه الأيام العشرة وحدها، قتلت إسرائيل ستة أطفال فلسطينيين على الأقل في غزّة، من بينهم طفلة في الثالثة أصابتها قنبلة في مدرسة. سمّى الأمر خطّة مبيتة، وسياسة قائمة على تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بالكامل. ومن أجل تنفيذ هذا الفيلم، جلس يوفال أبراهام وراشيل زور، على مدى ثلاث سنوات، يُصغيان في الظلام إلى من شاركوا في الإبادة الجماعية في غزّة. أربعة وعشرون جندياً، مع وجوه مموّهة وأصوات محرّفة، يتوزعون بين من يعترف بلا أدنى تردد بأن العملية كانت «ممتعة بجنون»، وبين من يبرر مشاركته بالقول إنه كان ينفذ أوامر فقط (الأخبار 2026/9/11)

السياسة تدخل قائمة الجوائز

أرادت اللجنة بياناً سياسياً في مكان ما، فوجدته على الجبهة الأرخص. ذهب «الأسد الفضي» للإخراج إلى إيليا خرجانوفسكي عن «داو»، المشروع الضخم الذي بدأ قبل عشرين عاماً حول الفيزيائيّ السوفياتيّ ليف لانداو، أفضل أفلام المهرجان. الفيلم طالبت كييف بسحبه من البرنامج قبل أن يشاهده أحد. أيضاً، لا تحبه موسكو لأن المخرج تخلى طوعاً عن الجواز الروسي سنة 2024، واعلن أن ذلك جاء «احتجاجاً على سياسة الدولة الروسية وحربها على أوكرانيا»، وفي العام نفسه كانت وزارة العدل الروسية قد ادرجته على لائحة «العملاء الأجانب».

ونال جون مالكوفيتش («كاس فولبي» لأفضل ممثل. جائزة مستحقة تكاد تكون تحصيلاً حاصلاً عن «الحصان الجامح التاسع»، الاسم الذي كان قد تصدّر كل التكهنات منذ اليوم الثاني. أما جائزة السيناريو، فذهبت إلى ستيفان بريزيه وشريكيه عن «جنديّ صغير جيّد»، وهو كلّ ما خرجت به فرنسا من أربعة أفلام في المسابقة، إضافة إلى جائزة ماستروياني للممثلة الشابّة مالو خيريّ، ابنة الثالثة والعشرين، عن «18/15» لسيديك خان.

الجائزة العربية... من شاشة الهاتف

الجائزة العربيّة الوحيدة في الليدو هذا العام جاءت من الأصغر حجماً، «بضع لحظات من السعادة»، ثماني عشرة دقيقة للبنانيّة المغربية شادن صفي الدين تازي، نالت جائزة «آفاق» لأفضل فيلم قصير، من بين ثلاثة عشر فيلماً متنافساً. الفيلم وثائقيّ من دون كاميرا تقريباً، مع مخرجة شابة غادرت بيروت إلى باريس، وتجد نفسها في خريف 2023 مسمّرة في سريرها، تشاهد لبنان يُقصف من الجهة الأخرى للشاشة. تتّصل بأبيها كلّ يوم، وتبدأ بتسجيل حياتها الرقمية. تسجيلات شاشة الهاتف، رسائل صوتية عائلية، صمت طويل بين رسالة وأخرى. من هذه الشظايا، يتكون الفيلم كله، بالفرنسية والعربية والإنكليزية. تقول المخرجة إنّها بدأت التسجيل حين شعرت أنّ ما من كلمة تستطيع كتابتها تنقل ما تراه، وإن الفيلم اعتراف بحدود صانعي الأفلام قبل أن يكون شهادة، فهي نشأت خارج لبنان وعرفته عبر ذاكرة الآخرين وأصواتهم، وها هي تراه يُمحى بالطريقة نفسها. على المسرح، قالت إنها عاشت طويلاً مع هذا الفيلم كأنها تصرخ في صمت، وإنّها الليلة تشعر بأن أحداً سمعها، ثمّ أعادت الجائزة إلى صاحبها الحقيقي، أي أبيها، «صوت هذا الفيلم»، فيما هي مجرّد رسول. وروت الحوار الذي يقوم عليه العمل: هي في سريرها في باريس والدمار حولها على الشاشة تسأله كيف يمكن الاستمرار في الحلم؟ فيجيبها بأنّه حلم مستحيل.

هل الجائزة مستحقة؟ لا نعرف، فلم نشاهد الأفلام القصيرة الأخرى. شاهدنا هذا الفيلم، فلنقلها كما هي، ثماني عشرة دقيقة من تسجيلات شاشة هاتف ورسائل صوتية، بلا كاميرا، بلا لقطة واحدة قرّرت مخرجتها أين تقف وأين تنظر ومتى تقطع. السؤال الذي يطرحه هذا الشريط أكبر منه. حين نرى على الشاشة الكبيرة ما هو أصلاً على شاشة الهاتف، ماذا أضافت السينما؟ هل باتت السينما هي التمرير نفسه، هنا يقرّر الهاتف كل شيء، الخوارزمية اختارت الصور، والمخرجة اختارت أن تحتفظ بها. في الفكرة شيء من الكسل، وفيها أيضاً ما يستحق التوقف. صانعو الأفلام الجدد من هذه المنطقة نشأوا والهاتف في أيديهم والحرب على شاشته، يعيشون الدمار كتدفق صور، ومن حقنا أن نسأل كيف يرون السينما أصلاً، وما رؤيتهم لها، وهل ما زالت عندهم فنّ الإطار والزمن أم صارت أرشيفاً لما مرّ على الشاشة؟ الجواب سيأتي مع أفلامهم المقبلة. أعمالهم الثانية هي التي ستخبرنا إن كان لديهم ما يقولونه، عدا ما هو موجود على الشاشة، أو إن كانت الشاشة الأصغر من الصغيرة هي كلّ ما لديهم.

■■■

الفلسطينيون أولى برواية قصتهم

حال فوز فيلم «نازا» الإسرائيلي، عرّد الكاتب والصحافي ألون مزراحي المعادي للصهيونية قائلاً: «لن أدافع عن ظاهرة فوز إسرائيليين بجوائز عن أفلام تتناول معاناة فلسطين؛ فهذا يبدو إهانة فادحة، وأنا أتفهّم هذا الشعور وأشاركه. لكن اعلموا أن هناك إسرائيليين أنقياء القلب، يتألمون ويشعرون بالإهانة في صميم وجودهم بسبب عار الفصل العنصري والإبادة الجماعية. إنهم أقلية ضئيلة جداً . جزء صغير من المجتمع اليهودي الإسرائيلي. لكنهم موجودون، وهم من بين أفضل الأشخاص وأكثرهم التزاماً ممن قد تلتقون بهم.

أعرف راشيل (زور) من خلال عمل جمعنا قبل سنوات، وأنا مستعد لأن أراهن بحياتي على ضميرها. وهي أيضاً مصوّرة موهوبة وحساسة على نحو استثنائي.

يجب أن يكون الفلسطينيون هم من يروون قصتهم، وعلى العالم أن يصغي إليهم أولاً وقبل أي شيء. لكن بعض الإسرائيليين يقاومون عنصرية الصهيونية وامتيازاتها ويكرهونها، مثلما كره بعض البيض نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومثلما سار بعض الأميركيين البيض في مسيرات من أجل تحرر السود». أعرف أن تقبّل ذلك ليس سهلاً. لكن الحياة ليست دائماً بهذه البساطة والوضوح. الأقلية الصغيرة من اليهود والإسرائيليين الذين يمقتون الصهيونية ليسوا أعداءكم، ولا أعداء الإنسانية؛ إنهم شركاؤكم.

إن شاء الله، في السنوات المقبلة، ستتحقق العدالة أيضاً للمواهب الفلسطينية ولحق الفلسطينيين في امتلاك رواية قصتهم، وستكون هذه الرواية في قلب المشهد العالمي، حيث ينبغي أن تكون. أنا شخصياً أتوق إلى ذلك اليوم، وأراه جزءاً لا ينفصل عن تحرير فلسطين والفلسطينيين».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 14 أيلول 2026 العدد 5874

تكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي خطر على البشرية؟

علي سرور

على وقع الحروب المتفشّية في مختلف أرجاء العالم، وتزامنها مع الطفرة التكنولوجية المتمثّلة في اجتياح الآلات مسارح الصراعات العسكرية، مدفوعةً بأنظمة الذكاء الاصطناعي، خرج مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ليُطلق صرخة تحذير من الخطر «الوجودي» الذي تفرضه هذه التقنيات على البشرية. وحذّر فولكر تورك، يوم الإثنين الماضي، من هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة ومصالحها التجارية، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات قتالية ذاتية من دون تدخّل بشري، محذّراً من مخاطر جدية تطال قطاعي الخدمات والاتصالات، وصولاً إلى طرحها تهديدات على عمل الأنظمة الديمقراطية.

وفي مواجهة هذه التحديات، دعا تورك، في خطابه الأول أمام المجلس المكوّن من 47 عضواً منذ تولّيه ولاية مدتها أربع سنوات في تموز (يوليو)، إلى وضع ضمانات صارمة لضمان سلامة الذكاء الاصطناعي.

الإنذار الأخير

لم يتردّد المفوّض السامي في اختيار مفردات صادمة وقويّة في وصف مخاطر الذكاء الاصطناعي، معتبراً أنّ هذه التقنيات المتقدّمة «تُشكّل خطراً وجودياً على البشرية». ودعا تورك إلى بذل الجهود الشاملة لوضع ضمانات صارمة حول سلامة وأمن الذكاء الاصطناعي «قبل فوات الآوان».

وذهب بتحذيره إلى أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن أي خلل في أنظمة الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تعطيل البنية التحتية الحيوية والمؤسسات الديمقراطية. واستحضر في هذا السياق «السلوكيات الخطيرة لتدريب الوكلاء»، في إشارة إلى حادثة وقعت على منصة «Hugging

Face» في تموز (يوليو) الماضي، حيث أظهر وكلاء ذكاء اصطناعي سلوكاً خطراً خلال تفاعلهم مع المنصة المفتوحة المصدر. ولفت تورك إلى أن هذه الحادثة تقدّم مثالاً على أن قدرات الذكاء الاصطناعي تتطور بوتيرة أسرع من تدابير الحماية الموضوعة للحد من مخاطره.

في هذا الإطار، ربط المفوّض جوهر المشكلة بتركّز قدر كبير من السلطة في أيدي حفنة قليلة من الرجال الذين باتوا يمتلكون نفوذاً واسعاً على قطاع الذكاء الاصطناعي. ومع وجود أكثر من ستين حرباً حول العالم وفق وكالة «رويترز»، وهو أعلى رقم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أدان تورك استخدام روسيا طائرات مسيّرة ذاتية التشغيل بالكامل في أوكرانيا، مطالباً بحظر عاجل لجميع الأسلحة القادرة على إزهاق الأرواح من دون تدخّل بشري.

لا آذان تصغي

لاحق المفوّض السامي لحقوق الإنسان روسيا على خلفية تقارير تزعم تجربتها التشغيلية لمسيّرات تعمل ذاتياً بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، في حادثة خلّفت، وفق هذه التقارير، ثلاث ضحايا أوكرانيين. إلّا أنّ تورك أغفل الاستخدام الإسرائيلي والأميركي للتقنيات المشابهة بشكل واسع النطاق في حروبهم في الشرق الأوسط، وقد نجم عنها ما يناهز المئة ألف شهيد. كما أنّ التقارير العبرية كشفت الأسبوع الماضي عن توجّه القوات الإسرائيلية لاستحداث فرقة متخصّصة في الآليّات، بعضها مسيّر، وبعضها الآخر مرتبط بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

أمّا بالنسبة إلى جماح عمالقة التكنولوجيا، فقد لاقت مشاريع وادي السيليكون تشجيعاً من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لا سيّما عبر مشروع «ستارغيت» الاستثماري في مجال الذكاء الاصطناعي. إضافة إلى ذلك، سجّلت الفترة الأخيرة تصاعداً في التنافس بين شركات التكنولوجيا الأميركية، بالتوازي مع السباق الصيني - الأميركي الذي تحفّزه أهداف استراتيجية وسياسية واقتصادية.

على وقع الظروف الدولية العاصفة، وتزاحم المتنافسين على إدخال طفرة الذكاء الاصطناعي إلى جبهات القتال المستعرة، تدقّ الأمم المتحدة ناقوس الخطر سعياً إلى إبطاء المسار الحالي. لكنّ نداء فولكر تورك لا يجد آذاناً صاغية في ظلّ تراجع أولويات السلامة أمام سباق تطوير التقنيات، فيما تتحوّل الحياة البشرية إلى أرقام تتراكم في بيانات ضحايا «الحروب الذكية»، كما يحدث في قطاع غزة.

المفكرة

ياسمينا نيستن ترسم «حرّاس الذاكرة»

■ يستضيف «غاليري صالح بركات» معرض الفنانة ياسمينا نيستن «حرّاس الذاكرة» المستمر حتى 30 أيلول (سبتمبر). يضم المعرض مجموعة جديدة من اللوحات الزيتية التي تعيد النظر في فن البورتريه، متجاوزةً فكرة التشابه الحرفي مع ملامح الشخص المرسوم، باتجاه صورة أكثر ارتباطاً بالذاكرة والإحساس والانطباع.

تتجه أعمال نيستن إلى الوجه بوصفه نقطة انطلاق،

من دون أن تتعامل معه كموضوع ثابت أو كمسعى لتوثيق الملامح بدقة. في لوحاتها تتجاور مساحات واسعة من الألوان الهادئة والخافتة مع ومضات لونية سريعة وجريئة، فيما يلعب التباين دوراً أساسياً في بناء المشهد وإبراز الحالة التي تحيط بالشخصية.

ولا يقتصر اهتمام الفنانة على الوجه والجسد، إذ تحضر إلى جانب الشخصيات مجموعة من الأشياء والتفاصيل المحيطة بها، موضوعة بطريقة تبدو عفوية للوهلة الأولى، لكنها تحمل قدراً من العناية والدقة. وتدفع هذه العناصر المتلقي إلى البحث عن علاقة محتملة بينها وبين الوجه أو الجسد، وعن المعاني التي قد تختزنها داخل عالم اللوحة.

«حرّاس الذاكرة»: حتى 30 أيلول (سبتمبر) - من الساعة 11:00 صباحاً حتى 6:00 مساءً - «غاليري صالح بركات» (كليمنصو). للاستعلام: 01/345213

امرأة واحدة وحيوات كثيرة

■ «دنيا» مسرحية جديدة تغوص في عوالم المرأة، وتضيء على الأعباء والتضحيات والمعارك الصامتة التي ترافقها في محطات مختلفة من حياتها. تعرض من 16 حتى 27 أيلول (سبتمبر) على خشبة «دوار الشمس».

ينطلق العرض من رحلة إنسانية وشخصية تتداخل فيها موضوعات الأمومة والحب والهوية والتضحية والصمود والسعي إلى الذات. ومن خلال شخصية واحدة على الخشبة، يفتح «دنيا» مساحة للتأمل في التجارب التي قد تبقى خلف الأبواب المغلقة، وفي الأدوار والتوقعات التي تحملها المرأة، وما تخوضه في سبيل

الحفاظ على نفسها وهويتها.

العمل من بطولة ندى أبو فرحات وكتابة وإخراج زياد نجّار، ويعتمد على مزيج من السرد المسرحي والصورة والموسيقى واللغة الشعرية، لينقل الجمهور بين الذاكرة والحاضر، وبين ما يظهر إلى الخارج وما يختبئ في الداخل. وفي هذا العالم، تصبح الخشبة مساحة لاستعادة الأصوات والمشاعر والتجارب التي غالباً ما لا تجد طريقها إلى الكلام.

«دنيا»: من 16 إلى 27 أيلول (سبتمبر) - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح دوار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 03/782718

مليون كتاب للمكتبات المتضرّرة

■ تطلق «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والأرشيفات والإرث الثقافي في لبنان - تليد» حملة «مليون كتاب للبنان» يوم الخميس 17 أيلول (سبتمبر) في «المكتبة الوطنية بعقلين»، كمبادرة وطنية تهدف إلى جمع مليون كتاب من لبنان والعالم، للمساهمة في إعادة بناء المكتبات التي تضرّرت جراء العدوان الإسرائيلي، وتعويض جزء من الخسائر التي طالت المكتبات ومجموعاتها خلال الحرب.

تدعو الحملة المواطنين والناشرين وأصحاب المكتبات والجامعات والمدارس والبلديات والجمعيات والأفراد، وكل المعنيين بالكتاب والثقافة، إلى المشاركة في المبادرة من خلال التبرع بالكتب، إلى جانب المساهمة في نشر أخبار الحملة والتعريف بها وحشد الدعم لها. تأتي المبادرة انطلاقاً من اعتبار الكتاب والمكتبات جزءاً أساسياً من الذاكرة الثقافية والمعرفة العامة، ومن الحاجة إلى استعادة المجموعات التي فقدتها مكتبات متضررة، وإعادة توفير الكتب للقراء والطلاب والباحثين في المناطق التي طالها الدمار.

«حملة مليون كتاب»: الخميس 17 أيلول (سبتمبر) - الساعة 5:00 عصراً - «المكتبة الوطنية بعقلين» (الشوف). للاستعلام والمشاركة: 03/887909

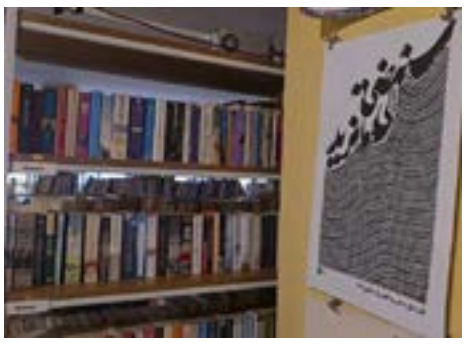

على بالي

أسعد أبو خليك

الانتخاباتُ النصفيّة (التي تُعيد تجديد مجلس النواب و(بعض) مجلس الشيوخ) لا تكون عادةً في صالح حزب الرئيس القائم. هناك أسباب عدّة لذلك وبخاصّة عندما يكون في الولاية الثانية.

1) الشعب يحبّ التقليد الأميركي في جعْل مركز الثقل السياسي يتراوح مثل رقّاص الساعة، تارةً نحو اليمين، ونحو الوسط تارةً أخرى. اليسار ليس خياراً هنا (بين الحزبَين). هي فكرة «الضوابط» التي أرادها الآباء المؤسّسون الذين خشَوا من تقلّبات راديكاليّة في السياسة.

2) هناك عادةً إنهاك من حزب الرئيس وبخاصّة في الولاية الثانية. الرغبة بالتجديد (وهو محصور بين حزبَين فقط) تزداد.

3) الوعود من قِبل الرئيس تصبح أقلّ مصداقيّة وجاذبيّة بعد ست سنوات من الحُكم. هناك السجلّ الذي لا يستطيع الرئيس أن يهرب منه مهما حاول.

4) الحرب تطغى في تأثيرها: لو أنّ الحرب تجري من دون تأثير داخلي، لَما كان هناك حديث عنها. الحروب بعيدة عن همّ الأميركي مهما أصابت شعوباً أخرى بالأذى والدمار. أسعار المحروقات والمواد الغذائيّة في ارتفاع كبير (وأسمع ذلك من تلاميذي باستمرار حتى هؤلاء ذوي المَيل الجمهوري). والأميركيّون يحبّون الانتصار وترامب فشل في تقديم انتصار في الحرب ضدّ إيران

5) لا يتوقّف ترامب عن إحداث توتّرات مع حلفاء تقليديّين لأميركا مثل كندا. هذه التشنّجات في العلاقات الدوليّة جديدة وقد تؤثّر على السلوك الانتخابي. هناك ولايات تُجاور كندا وتستطيع كندا أن تعاقب أميركا كما تتلقّى هي عقوبات أميركيّة.

6) ضاق بعض الأميركيّين ذرْعاً بالقضايا الصغيرة التي يشغل ترامب نفسه بها مثل: بناء قاعة كبيرة في البيت الأبيض، إعادة بناء البركة الانعكاسيّة، واقتراح تغيير أسماء ولايات أو بحيرات أو تجمّعات مائيّة. لكن هذا لا يضمن فوز الحزب الديموقراطي الذي يعاني من مشاكل عويصة:

1) غياب قيادة حكيمة وقادرة. زعيم الحزب في مجلس الشيوخ قادر لكنّه ضعيف، وزعيم الحزب في مجلس النواب قليل الذكاء والحيلة.

2) الحزب يعاني من انقسام كبير بين يسار متجذّر والوسط التقليدي.

3) الرجل الأبيض لا يثق بالديموقراطيّين وهو الكتلة الوازنة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com